



# منشورات مجلس الأمة

متخصصة في تقديم المحاضرات والندوات التي ينظمها مجلس الأمة

## مسألة انضمام الجزائر إلى المنظمة الدولية للتجارة



# مسألة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

مجلس الأمة ، 28 أفريل 2003

# الفهرس

5	- تقديم
9	- كلمة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة
11	- مداخلة السيد نور الدين بوكروح، وزير التجارة
19	- مداخلة السيد محمد حلايقة، وزير الاقتصاد السابق بالمملكة الأردنية الهاشمية
33	- مداخلة السيد هكتور ميلان (Hector Milane)
45	- مداخلة السيد رينالدو فيغيريدو (Renaldo Figuredo)
59	- مناقشة عامة
85	- اقتراحات وتوصيات

## تقديم

إن التجارة الدولية المتعددة الأطراف تحتاج أكثر من غيرها إلى نظام قانوني دولي يضبطها، ومؤسسة دولية متخصصة تسهر على ضمان حسن تطبيق النظام الدولي للتجارة بانتظام وفاعلية لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، لجميع الأطراف، كما تنضم إليها الدول غير المؤسسة بموجب اتفاقيات الانضمام بعدما تتهيأ لها ظروف وشروط هذا الانضمام.

ولذلك تم إنشاء المنظمة العالمية للتجارة mondiale du commerce organisation (OMC) سنة 1995، كمنظمة دولية متخصصة، ومؤسسة من مؤسسات النظام الدولي الجديد الاقتصادية، إلى جانب كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وقد خلفت المنظمة العالمية للتجارة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة General Agreement on Tariffs and Trade (GATT)، التي عمّرت لمدة خمسين سنة تقريباً (1947 - 1995) في تنظيم التجارة الدولية، وتشجيع المبادلات التجارية الحرة بين الدول، وقد حققت العديد من الإنجازات والنجاحات في هذا المجال، ولاسيما أنها كانت تتحرك وتعمل في مبادئ حرية وسيادة الدولة في وضع تعريفاتها الجمركية، وحماية سياساتها الاقتصادية الوطنية، وشرعية الحماية التعريفية، وكذا مبدأ المساواة وعدم التمييز بين الدول في المعاملة الضريبية في السلعة الواحدة.

وإذا كانت أهداف المنظمة العالمية للتجارة الحديثة النشأة تتمثل أساسا في تنظيم التجارة الدولية، وتشجيع وتسهيل المبادلات التجارية بين الدول، وذلك عن طريق حسن إدارة الاتفاقيات التجارية، وفحص السياسات التجارية الوطنية للدولة المنضمة أو الراغبة في الانضمام، العمل على مساعدة الدول النامية في مجال السياسات والبرامج التجارية ودعمها تقنيا وتكوينيا، فإن أمام هذه المنظمة الوليدة - في ظل نظام دولي جديد مضطرب وغامض ومجهول المصير والأهداف - العديد من التحديات والتهديدات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، التي قد تحولها إلى أداة من أدوات الهيمنة والسيطرة والاستغلال والإقصاء والتهميش الاقتصادي والتجاري للدول النامية بصفة عامة، ودول الجنوب الفقيرة بصفة خاصة.

والدولة الجزائرية التي ترغب في الانضمام إلى نظام التجارة الدولية المتعددة الأطراف، أعلنت رسميا عن رغبتها في الانضمام إلى الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية، وهي الآن في مرحلة متقدمة لتحضير ملف الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة - تعي جيدا مختلف المخاطر والتحديات والمغانم والمكاسب لعملية انضمامها إلى هذه المؤسسة الدولية المتخصصة.

إن مجلس الأمة الذي فتح أبوابه كمنبر ديمقراطي حر للحوار والاتصال وتفاعل وتلاقح الأفكار من خلال النشاطات الثقافية والفكرية العامة والخرجات البرلمانية التحسيسية والاستطلاعية التي ينظمها بين الحين والآخر، يطرح هذه المرة موضوع نظام

التجارة المتعددة الأطراف، وملف انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، اللذين يعتبران من المواضيع الحيوية والجديرة بالمناقشة في حرم مجلس الأمة.

ولهذا نظم مجلس الأمة ندوة فكرية حول هذا الموضوع، تحت رعاية السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، وبحضور العديد من الشخصيات السياسية والبرلمانية والمتخصصين والمهتمين بهذا الموضوع على المستويين الوطني والدولي.

وقد احتوت وقائع هذه الندوة على الكلمة الافتتاحية للسيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، ومداخلة السادة نور الدين بوكروح، وزير التجارة؛ محمد حلايقة وزير الاقتصاد السابق في حكومة المملكة الأردنية الهاشمية، والمسؤول عن ملف انضمام الأردن إلى المنظمة العالمية للتجارة؛ هيكتور ميلان Hektor Milane، مستشار في قسم الانضمامات بالمنظمة العالمية للتجارة؛ ورينالدو فيغيريدو Renaldo Figueredo، البرلماني والوزير السابق للخارجية ثم للنفط في جمهورية فنزويلا، ومدير البرنامج الشامل للأمم المتحدة للتنمية، وكذلك لندوة التجارة والتنمية التابعة للأمم المتحدة.

كما تضمنت هذه الندوة الفكرية مناقشة عامة قُدمت فيها العديد من الآراء والتساؤلات والملاحظات والإجابات والتوضيحات.

# كلمة السيد عبد القادر بن صالح

## رئيس مجلس الأمة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، باسمكم جميعا نرحب بالسيد وزير التجارة والسادة الوزراء والضيوف المرافقين له، والممثلين للمنظمة العالمية للتجارة، كما نحیی ونرحب بجميع الحضور في هذه الندوة التي تدخل في إطار النشاطات والمساهمات الثقافية والفكرية العامة في القضايا والملفات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والإدارية الوطنية الهامة والحيوية، والتي تتعلق بالعمل البرلماني، كما أن المبادرة تدخل أيضا في مسار الجهود التي تبذلها الجزائر من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

وإذا كانت الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة قد أخذتا وقتا في المفاوضات، فذلك راجع إلى جدية وأهمية الموضوع وتشعبه، حيث أن قضية الانضمام إلى هذه المنظمة تحكمها جملة من الضوابط والإجراءات والشروط التي تتطلب التحضير والتكيف معها من طرف الدولة الجزائرية، لأخذ وتهيئة كافة الشروط والحسابات والميكانيزمات اللازمة لتحضير عملية الانضمام هذه بصورة ملائمة وشرعية وشفافة، والسلطة التشريعية الوطنية هي المعنية الأولى، بملف هذا الانضمام، حيث أن للبرلمان الدور الأساسي والحيوي في هذه العملية من حيث سن وتقنين النصوص التشريعية التي تهيء ظروف وشروط الانضمام،

والحرص والرقابة على حسن تطبيقها، بالإضافة إلى كونه المؤسسة الدستورية البرلمانية - السياسية الرسمية التي تقدر وتعتبر باسم الشعب والأمة عن إيجابيات وسلبيات هذا الانضمام.

وبالإضافة إلى الدور الحثيث والمستمر الذي يضطلع به البرلمان الجزائري في نطاق ما يُصطلح بالدبلوماسية البرلمانية الإقليمية والعالمية، ساهم ويساهم هذا الأخير في قنوات وميكانيزمات ووسائل الاتحاد البرلماني الدولي والاتحادات البرلمانية الإقليمية في العمل على اكتساب نظام التجارة الدولية المتعددة الأطراف كافة عناصر وملاءمات العدالة والإنسانية، والديمقراطية الدولية والشفافية المطلوبة، وإيصال انشغالات وتطلعات وطموحات شعبنا إلى المنظمات الدولية الاقتصادية المتخصصة، وفي مقدمتها المنظمة العالمية للتجارة.

ولهذا شاركت الشعبة البرلمانية الجزائرية بفاعلية في الندوة البرلمانية الدولية التي انعقدت في جنيف في يومي 17 و18 فيفري 2003 حول المنظمة العالمية للتجارة، كما ستساهم هذه الشعبة في الندوة البرلمانية حول المنظمة العالمية للتجارة بكنكون - (المكسيك) خلال أيام 09-12 سبتمبر 2003، موازاة مع الندوة الوزارية الخامسة للمنظمة العالمية للتجارة، للسعي والعمل على تحقيق أهداف الدبلوماسية البرلمانية في هذا المجال.

ولذلك، فإن اشتراك البرلمانيين وممثلي الحكومة وممثلي المنظمة العالمية للتجارة في هذا اللقاء في رحاب مجلس الأمة الذي نتمنى له التوفيق له أكثر من دلالة وقيمة لا تخفى على أحد منكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته



## مهاتمة السيد نور الدين بوكروحي، وزير التجارة

بسم الله الرحمن الرحيم، سيادة رئيس مجلس الأمة السادة الضيوف السيدات والسادة مسؤولي وأعضاء مجلس الأمة، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، أريد أن أتوجه بالشكر والعرفان لسيادة رئيس مجلس الأمة الذي كان وراء فكرة تنظيم لقاء حول ملف انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة مع الهيئة المعنية، أي الوزارة، وشخصيات من دول أخرى تتقاسم مع الجزائر تصور العالم الجديد، وهو التصور الذي لا بد أن يحكم العلاقات الدولية. إذا أتوجه بالشكر له على إعطائنا هذه الفرصة، وأشهد أن الفكرة نشأت في مكتبه قبل بضعة أشهر والحمد لله ها نحن اليوم ننفذ هذه الفكرة والمبادرة الطيبة.

ومن أجل نقاش واسع وصريح وثري حول الملف، وجهنا دعوات لشخصيات أذكر منها السيد حلايقة الذي كان وزير الاقتصاد في الحكومة الأردنية، وكانت له علاقة قريبة مع ملف انضمام الأردن للمنظمة العالمية للتجارة وطلبنا منه أن يحدثكم عن تجربة الأردن، كما توجهنا لسيادة فيفيريديو الذي كان وزيراً للشؤون الخارجية ووزير النفط سابقاً في حكومة فنزويلا، وهو الآن يشغل في هيئة الأمم المتحدة وبالخصوص في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

(Conférence des Nations Unies sur le Commerce et le Développement) (CNUCED)، وكان منتخبا برلمانيا أيضا، وقد طلبنا منه الحضور في هذا الملتقى ليعطينا صورة حول فوائد وسلبيات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. كما يحضر معنا أيضا السيد هكتور ميلان المشرف على هيئة الانضمامات (l'adhesion accession) في أمانة المنظمة العالمية للتجارة، كما تحضر معنا السيدة تترتة وهي خبيرة في كل من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (Programme des Nations Unies pour le Commerce et le Développement) (PNUD)، وأيضا السيد لوبال، وهؤلاء جميعا خبراء نستمع لآرائهم في هذا اللقاء لإعطاء استفسارات أو تقديم عروض حول التجارة المتعددة الأطراف ويمكنهم أن يجيبوا عن تساؤلاتكم، ومعنا أيضا السيد سعيد وهو خبير جزائري قضى عقودا من عمره في منظمة (CNUCED) وكل نُظُم الأمم المتحدة.

وقبل أن نستمع إلى العروض التي سيتفضل بها معالي الوزراء والخبراء الآخرون، أعطيكم من باب المعلومات والمعرفة أين نحن اليوم من انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة.

كما تعلمون، عبّرت الجزائر في سنة 1987 لأول مرة عن رغبتها في الانضمام إلى ما كان يسمى آنذاك "القات"، وأصبح من جانفي 1995 المنظمة العالمية للتجارة، لكن تعلمون أنه في سنة 1987-1988 كانت هناك صعوبات اقتصادية مالية أدت إلى مشاكل اجتماعية وأحداث أكتوبر مما أدى إلى صدور دستور 1989 الجديد الذي فتح المجال

للتعددية، وبالتالي لم ينجح ذلك المسعى، وفي سنة 1995 طلبت الجزائر من المنظمة الجديدة أن تأخذ طلبها بعين الاعتبار الذي يرجع إلى 1987، وأن يُحوّل الفوج المتكفل بالانضمام إلى "القات" إلى المنظمة العالمية للتجارة، وفي سنة 1996 قدمت الجزائر لأول مرة وثيقة أساسية تسمى "مذكرة حول نظام التجارة الخارجية في الجزائر" (Le mémorandum sur le régime du commerce extérieur en Algérie) ومن شروط الانضمام أن البلد الراغب في الانضمام إلى المنظمة لا بد أن يُعرّف بنفسه ويُقدّم هذه المذكرة التي تلخص كل البنية القانونية في الحياة الوطنية وليس فقط من الناحية الاقتصادية. وبعد تقديم وثيقة سنة 1996، وجهت الدول التي تشكل فوج العمل الذي يدرس انضمام الجزائر حوالي 500 سؤال مكتوب وطلبت استفسارات من الجزائر. وبين سنتي 1996 و1998، عالجت الجزائر الأمور وأجابت عن كل الأسئلة، وفي سنة 1998 اجتمع رسميا لأول مرة الفوج المكلف بانضمام الجزائر مع وفد جزائري في جنيف لدراسة المذكرة والردود على الأسئلة. وبعد هذا الاجتماع وُجّه من جديد 120 سؤالاً للجزائر، ثم ظهرت صعوبات اقتصادية مالية في سنة 1998 وقررت الحكومة آنذاك أن تؤجل دراسة احتمال انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى غاية سنة 2001 بعد تعليمات السيد رئيس الجمهورية، وذلك في اتجاه الاتحاد الأوروبي أولا، وفي اتجاه المنظمة العالمية للتجارة ثانيا.

وقد تقرر إنعاش الملف، وهكذا وُضع في جويلية 2001 هيكل لتسيير

وتفعيل ملف انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، وفي شهر فبراير 2002 قدمت الجزائر لأول مرة عروضاً أولية (Les offres initiales) فيما يخص السلع الصناعية والتجارية والخدمات، وعقدَ لثاني مرة اجتماع فوج العمل الذي يدرس انضمام الجزائر، وبعد هذا الاجتماع تلقينا 353 سؤالاً وطلباً جديداً من الدول، ما هو نوع هذه الأسئلة؟ هي عبارة عن دراسة للمنظومة القانونية الخاصة بالبلد المعني في كل الميادين لمعرفة ما يخالف الأحكام والقواعد والاتفاقيات المؤسسة عليها المنظمة العالمية للتجارة، ويستفسرون عن التناقض وهل هناك رغبة في العمل من أجل إلغاء العائق، إذا هناك أخذ ورد.

وفي شهر أفريل نفسه من سنة 2002 قدمت الجزائر وثائق استكمالية، وكما قلنا فقد قدمت في 1996 مذكرة حول التجارة الخارجية ثم في هذا التاريخ قدمت التعريفية الجمركية الجديدة (Le tarif douanier) التي صدرت عن طريق أمر رئاسي، ووثائق أخرى لتطابق الترسانة التشريعية القانونية الجزائرية مع الأحكام الموجودة في اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة

(Un engagement calendrier de mise en conformité de la législation et de la réglementation Algérienne dans tous les domaines avec les accords de l'OMC)

وفي شهر أفريل نفسه من سنة 2002، شرعت الجزائر ولأول مرة في مفاوضات بينية مع البلدان التي كانت ترغب في المفاوضات، ولا بد أن يكون هناك مسؤولون، والانضمام يتم بالطريقة التالية:

1 - على الدولة المعنية التي ترغب في الدخول للمنظمة أن تتخذ كل التدابير لتصبح قوانينها متطابقة مع أحكام المنظمة.

2 - تكوين فوج عمل من بلدان لديها على العموم علاقات تجارية اقتصادية قوية مع البلد المعني.

إذا، المفاوضات البنينة لها دور كبير وأساسي في الانضمام، وكيف تكون هذه المفاوضات؟ يتقدم البلد المعني بعرض نوعية العلاقة ومستوى التنازلات بالنسبة للتعريف الجمركية المراد تطبيقها ويمنح المقابل نفسه، هذا فيما يتعلق بالمفاوضات البنينة. والسلسلة الأولى من المفاوضات البنينة كانت في نهاية شهر أفريل 2002، وبعد ذلك في بداية شهر ماي 2002 اجتمع الفوج المكلف بدراسة انضمام الجزائر للمرة الثالثة، أما في نوفمبر 2002 فقد تم اللقاء الرابع بين الفوج المكلف بالانضمام مع الوفد الجزائري دائما في جنيف عاصمة سويسرا، وبعد اللقاء الأخير تلقينا 112 سؤالاً جديداً، إذا ما بين سنوات 1996 إلى غاية نوفمبر الماضي هناك حوالي 1200 سؤال دُرس وعولج وقدمت الجزائر الرد حول هذه الأسئلة.

في شهر مارس الماضي، كانت هناك جملة من اللقاءات والمفاوضات البنينة الثنائية مع عدد من البلدان في مقر المنظمة العالمية للتجارة، كما كانت في شهر فبراير الماضي سلسلة من اللقاءات مع الاتحاد الأوروبي في بروكسل، لأننا بعد اجتماع نوفمبر كنا قد اقترحنا على المنظمة العالمية للتجارة، والبلدان الأعضاء في الفوج أن تكون لنا

فرصة للقاءات خارج الاجتماعات الرسمية الخاصة بالفوج المكلف بدراسة انضمام الجزائر، ونحن اليوم بصدد تنظيم اللقاء الخامس خلال الأيام الخمس عشرة يوما المقبلة، وذلك في 15 ماي 2003، إن شاء الله، في جنيف بين أعضاء الفوج والوفد الجزائري، وبالموازاة مع ذلك سنجري سلسلة أخرى من المفاوضات البينية، وهذا ملخص لما وصلنا إليه بخصوص ملف انضمامنا للمنظمة. لقد بلورنا فكرة إمكانية تحقيق إنجاز انضمامنا في بداية السداسي الأول من سنة 2004، وهذه الفكرة تبناها كل أعضاء الفوج، كما أننا نسعى من أجل تحقيق الموعد، لأنه بعد إجراء اللقاء ستصبح مسألة الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة أكثر كلفة؛ وسأطرح عليكم السؤال التالي، ثم أتوقف: من يدير انضمام الجزائر وكيف يُسِير هذا الملف؟

في شهر جويلية سنة 2001، عندما أعطى رئيس الجمهورية تعليمات لكي يعرف هذا الملف انتعاشا جديدا، أُسِّت هيئة تسمى "الوحدة المركزية للتنسيق" (Unité centrale de coordination) وتجمع هذه الهيئة ممثلي 23 وزارة أو قطاعا، وهي تشمل حوالي 65 إطارا ساميا جزائريا يمثلون القطاعات، المذكورة آنفا، وحوالي 63 عضوا يتفرعون إلى خمسة أفواج منظمة على أساس الاتفاقيات الموجودة في المنظمة العالمية للتجارة، أي كل فوج متكفل بموضوع معين من موضوعات الاتفاقيات،

(Le groupe marchandise, le groupe service, le groupe OTC SPS, c'est à dire les obstacles technico-commerciaux; les règles sanitaires et phyto sanitaires)

أي كل الشروط التي يمكنها أن تعيق التبادل الحر، وهناك فوج خامس

سُمي بفوج "الأسئلة الأفقية" (des questions horizontales) وكل فوج يشمل مجموعة من ممثلين عن القطاعات، والوفد يقوم بدراسة الأسئلة التي تأتي، وبتحضير الأجوبة وكل عمل يخص استراتيجية المفاوضات. وعشية تنظيم موعد مع الخبراء في جنيف قبل أيام، تقدم الهيئة التي يرأسها وزير التجارة عرضا عن ذلك أمام مجلس الوزراء الذي يترأسه رئيس الجمهورية، ويقوم بالإشراف على كل الهياكل لتقديم استراتيجية واقتراحات للمفاوضات، وهذه الهيئة الوزارية التي يترأسها رئيس الحكومة وتمنحه التزكية للتفاوض على الأساس الذي حدّد في الاجتماع.

تلكم هي محاولتي الأولى لإفادتكم بالمعلومات التي يستوجب معرفتها لملف انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، وشكرا.

## مداخلة السيد محمد حلايقة،

وزير الاقتصاد السابق بالمملكة الأردنية الهاشمية

بسم الله الرحمن الرحيم، أسعد الله صباحكم سيداتي وسادتي، سيادة الرئيس، معالي الوزير، شرف كبير لي أن أمتثل بين يديكم في هذا المجلس الكريم، وأن أنقل لكم محبة الشعب الأردني وتحياته واعتزازه بهذه العلاقات الراسخة المتينة بين الأردن والجزائر، وقد أتيت تلبية لدعوة من أخي الكريم معالي الوزير لأضع بين يديكم تجربة الأردن في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وأنا هنا لا أمتثل إلا طرفا محايدا باعتباري قد خرجت من الحكومة، ولذلك أجد في هذا الموقف نوعا من المرونة في التحدث عن بعض الأمور، فأنا لا أمتثل أي جهة رسمية وأقول إن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ونجاحه وما يتبعه يتوقف على تعاون أربع سلطات:

– السلطة التنفيذية – دون شك – باعتبارها الجهة التي تقود المفاوضات بأجهزتها المختلفة، وكذا التنسيق بين دوائرها وضرورة تمثيل الوفد المفاوضات لكافة الجهات المعنية حتى لا تغيب نقطة هنا أو يكون فراغ هنا أو هناك، ولهذا فلا بد من تنسيق شامل بين كل دوائر الحكومة، وقد تعرّضت لهذه التجربة يوم أمس أمام الإخوة ممثلي الجهات الرسمية، وشرحت لهم كيف صنع القرار في الأردن والإطار



المؤسسي وأسلوب التفاوض، وأعطيت لهم ما أسمته صحيفة "الشعب" اليوم "نصائح ثمينة"، والنصيحة من الأخ إلى الأخ واجب شرعي.

– الأمر الثاني، السلطة التشريعية التي تمثلون جزءا منها، ودورها في تعديل التشريعات والأنظمة والقوانين بما ينسجم مع هذه المتطلبات، وأقول لكم إننا في الأردن في مرحلة التفاوض، وفي فترة لم تتجاوز السنة أحدثنا ستة عشر قانونا جديدا وثمانية عشر نظاما جديدا، وعدلنا ما يزيد عن أربعين تشريعا، ولعلها كانت فرصة سانحة لنا أن ننظر في هذه التشريعات التي مضى عليها أكثر من خمسين سنة، فالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أتاح لنا فرصة أن ندرس هذه التشريعات القديمة، والبعض منها كان باليا ولا يفي حتى بمتطلبات تطور الاقتصاد، ناهيك عن متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة، ووجدنا في هذه التشريعات بلاوي كثيرة كما يقال عندنا في المشرق، فكان لابد أن نعيد النظر في هذه التشريعات وأن نحدثها ونحسنها تلبية لمتطلبات رجال الأعمال؛ فتحديث التشريع أمر ضروري، ليس فقط لغاية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وإنما لغاية خدمة تطور الاقتصاد وحركة الاستثمار وحركة التجارة بشكل عام فكانت فرصة طيبة لإعادة النظر في هذه التشريعات لتحسينها وتغييرها، وقد وجدنا فيها فقرات تعود إلى الخمسينات وقد مرت دون أن يلحظها أو ينبش فيها أحد.

– السلطة الثالثة المهمة هي رجال الأعمال والقطاع الخاص ولا بد هنا

من إشراك رجال الأعمال بفئاتهم ومؤسساتهم المختلفة، وإطلاعهم على مسيرة المفاوضات وأخذ الرأي والمشورة، منهم فيما يتعلق بقطاعاتهم، وكان لدينا في الأردن لجنة استشارية تضم كل مؤسسات القطاع الخاص، والبعض منها كان يشارك معنا في المفاوضات بحيث يذهب معنا إلى جنيف ويحضر بصفة مراقب ويمدنا بالنصح والرأي والمشورة لأنه كما يقولون "أهل مكة أدرى بشعابها"، وعندما تقول الحكومة إنها تعرف كل شيء فهي لا تعرف أي شيء، يجب أن تعود إلى القطاع الخاص لأن المحامي والطبيب ورقيب المقاولين هو أدرى بمصلحته وبقطاعه.

- أما السلطة الرابعة، فهي بدون شك سلطة الصحافة والإعلام، وتحمل مهمة جلية في التوعية وفي بيان الآثار المختلفة وفي خلق نوع من الثقافة الاقتصادية لدى الجمهور تساعده على التفاعل والتكيف مع متطلبات المرحلة الجديدة، فلا بد من تعاون هذه الجهات الأربع.

أما موضوع الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، فأقول لكم بصراحة إن هذا التيار الجارف لا يملك أحد أن يوقفه، والذي يريد أن ينعزل عن هذا التيار سيدفع ثمنا غاليا، فالأجدر والأصلح والأحسن أن نتعلم السباحة مع هذا التيار دون أن نغرق، ولا مكان الآن لدولة تنعزل عن هذا النظام التجاري العالمي، كما أن الدول التي تأخرت في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ومنها الأردن، دفعت ثمنا غاليا لأن الانضمام في السابق كان سهلا وبشروط أسهل، فهو مثل النادي عند التأسيس، والمؤسسون الأوائل يدفعون اشتراكات معينة ورسومًا معينة، وعندما

يزيد العدد يُطلب من المشتركين الجدد أن يدفعوا رسوماً أعلى، وكذلك الحال في منظمة التجارة العالمية، فكلما تأخر الانضمام كلما أصبحت الشروط والالتزامات أقسى وأعسر، فهو إذن قرار سياسي بالانفتاح الاقتصادي، وهذا القرار مهم ويتطلب إجراء إعادة هيكلة في الاقتصاد، كما يتطلب إجراءات إدارية وتشريعية مختلفة لذلك، هذا القرار السياسي له تبعات، وكانت الصحافة في الأردن تقول إن هناك إيجابيات وسلبيات، وهناك منافع ومضار، وكنت أقول إن هذا الانضمام له منافع وفيه تحديات، وهذا يعني أن التعامل مع هذه التحديات يعتمد على مقدار التمويل الوطني الذي تنجزه دولة ما في مجال إعادة هيكلة اقتصادها.

إن هذا القرار مثل قرار تعدد الأحزاب أو الديمقراطية له منافع وفيه وجع الرأس للحكومة، وسأتحدث عن الجوانب المحددة التالية التي تُهم مجلسكم الكريم، فهناك أثر الانضمام على الاقتصاد الكلي، وأثر الانضمام على قطاعات الإنتاج المختلفة، وأثر الانضمام على المستهلك، هذه هي خلاصة الانضمام على المستهلك هذا هو خلاصة آثار الانضمام إلى منطقة التجارة العالمية؛ وستلاحظون أنني هنا أقدم صورة موضوعية عن تجربة الأردن، مشجعا للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ولكن في مداخلتي القادمة عندما أتحدث عن العولمة سأهاجم العولمة، لذلك أرجو أن يكون واضحاً أنني أتحدث عن الجزء الاقتصادي في العولمة، وهو الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

**الأثر على الاقتصاد الكلي:** بدأنا نلاحظ اليوم أن مقياس نجاح هيكله الاقتصاد والبيئة الاستثمارية كما تعده المؤسسات العالمية: (Meryland standard and course) كل مستثمر يريد أن يذهب إلى بلد ينظر إلى تصنيف البلدان المختلفة من قبل هذه المؤسسات. فالدولة المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية تأخذ علامة أعلى ونقاطا أكثر باعتبارها قامت بتحديث التشريعات، وتعطي إشارات مطمئنة لرجل الأعمال أو المستثمر؛ فأصبح من المعايير العالمية لنجاح البيئة الاستثمارية وعضوية منظمة التجارة العالمية، بل إن بعض المؤسسات الدولية المانحة والمقرضة للأموال تنظر بعين الاعتبار إلى عضوية منظمة التجارة العالمية، وطلب الدول أحيانا في إعادة جدولة الديون أو الاقتراض يكون له أثر طيب إذا ما كنت عضوا في منظمة التجارة العالمية، وكذلك فإن عضوية منظمة التجارة العالمية تعطي إشارة إيجابية للمستثمر ورجل الأعمال غير الجزائري، لأنه يعلم أن هذه القوانين التي سيقوم باستثماره بناء عليها متوافقة مع متطلبات منظمة التجارة العالمية. وهناك مقياسان رئيسيان: المقياس الأول الشفافية، وهذه تَطمئن المستثمر لأن هناك شفافية في القوانين تتوافق مع متطلبات منظمة التجارة العالمية، والمقياس الثاني هو المعاملة الوطنية فهو يطمئن عندما يعلم أن هذه الدولة عضو في منظمة التجارة العالمية، ويطمئن على استثماره وعلى التشريعات وإجراءات التقاضي وما إلى ذلك.

فالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية إن كان لا بد منه، فهو قرار

بالانفتاح الاقتصادي، ولكنه ينعكس إيجاباً عن صورة البلد وعن صورة الاقتصاد، ويعطي الإشارات الإيجابية لرجل الأعمال والمستثمر بشكل عام، وهذا ما حصل بالأردن بالفعل.

أما التأثير على قطاعات الإنتاج، واسمحوا لي لأني أُسرِع في الحديث لأن الوقت المتاح لي ليس كثيراً، وأحاول أن أُلخِص تجربة طويلة ومعقدة في بعض الوقت. ففيما يخص الأثر على قطاعات الإنتاج، عندما بدأنا التفاوض مع منظمة التجارة العالمية، بدأ في الأردن صراخ طويل وعويل مرتفع من قبل الصحافة والمؤسسات ورجال الأعمال... إلخ في كون هذا الانضمام سيؤثر على الاقتصاد وسيدمر الصناعة وسيفعل كذا وكذا، وقد وجدنا بعد التمحيص أن جزءاً كبيراً من هذه الصورة ناتج عن عدم المعرفة بأنظمة التجارة العالمية وقواعد الانضمام إليها. فالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لا يعني دخول البلد في اتفاقية تجارة حرة تحتفظ بالرسوم الجمركية عند حد معين وتستطيع أن تقدم الدعم للصناعة، ووجدنا أن جزءاً من هذه الصورة مقلوب، وظنوا أننا سنزيل الجمارك بشكل نهائي وسنكشف الغطاء المتاح للصناعة الأردنية، لا ليست الصورة هكذا، فعندما تبينت الحقائق خفّت الهجمة؛ كان هناك خوف على الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وسأتحدث عن هذا الموضوع، وكان هناك خوف من صناعة الأدوية أيضاً، وأن تطبيق الأردن لقوانين حماية الملكية الفكرية أيضاً سيحرم الصناعة الوطنية الأردنية، وهي صناعات ناجحة من جزء كبير من الغطاء الاقتصادي، ما الذي حدث الآن بعد ثلاث سنوات

أو أكثر من الانضمام، لقد ارتفعت صادرات الأردن في عام 2001 بقيمة 20 %، وهي أعلى نسبة نمو في صادرات الدول العربية، وفي عام 2002 سجلت ارتفاعا مقداره 17 %، وإن شاء الله هذه السنة نستطيع أن نتجاوز آثار المحنة التي حدثت في منطقتنا ونسجل نموا إيجابيا. إن نمو الصادرات ليس بسبب انضمامنا إلى منظمة التجارة العالمية فقط ولكن لأسباب أخرى، واتفاقيات أخرى، ونشاط رجال الأعمال، ودعم الحكومة لقطاع الصادرات عبر الأساليب المختلفة؛ ولكن لم تتراجع الصادرات بل سجلت نموا إيجابيا، وزادت صادراتنا من الأدوية، وزادت نسبة صناعاتنا الوطنية للأدوية في السوق المحلية، لأننا عندما فحصنا قطاع الأدوية أيضا وجدنا أن 85 % من إنتاج هذه الصناعة يعتمد على منتجات انتهت فترة حماية براءات الاختراع، يعني أن الخلاف كان فقط على 15 %، وقلنا لماذا هذا الصراح إذا كان 85 % من إنتاجكم غير مغطى بقوانين حماية الملكية الفكرية، يعني انتهت فترة حماية براءة الاختراع، و15 % هي المشكلة. قلنا إذا نتعاون مع الجهات الدولية في صناعة الدواء لجذب استثمارات إلى هذا القطاع، ونطلب فترات سماح للتكيف مع قوانين حماية الملكية الفكرية؟ وهذا ما حصل، وهنا أوصي الإخوة المفاوضين الجزائريين مع أخي معالي الوزير أن يحاولوا الحصول على أكبر قدر ممكن من فترات السماح لتطبيق قوانين حماية الملكية الفكرية حتى تستطيع الصناعة المحلية أن تتواءم خلال فترات السماح، وحلت المشكلة، وبدأنا نشهد استثمارات بريطانية وأمريكية في قطاع الدواء تأتي إلى الأردن بعد أن

عدّلنا قوانين حماية الملكية الفكرية، وقوانين حماية الملكية الفكرية هي جزء من الشرع الإسلامي لأن في الشرع الإسلامي لا يجوز أن تسرق جهد غيرك، فمن يتعب في البحث والتطوير ويصل إلى براءة الاختراع لا يحق لك أن تسرق جهده، وإذا لاحظتم سلفنا الأوائل عندما كان يكتب كتابا كان يشير في الكتاب في الحاشية أن هذا منقول عن كذا وكذا حتى وإن كان المصدر يونانيا أو رومانيا أو إغريقيا، لقد كان هناك اعتراف بجهد الغير. إذن من الناحية الأخلاقية والشرعية براءة الاختراع جزء من ثقافتنا وتشريعنا، لكن عندما عدّلنا هذه التشريعات وكنا قد حددنا أولوياتنا الاقتصادية، وأننا نريد استثمارات في قطاعات معينة، ومنها قطاع تكنولوجيا المعلومات تحديدا، بعد تعديل هذه القوانين والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أتانا ما لا يقل عن 150 مليون دولار استثمارا في قطاع تكنولوجيا المعلومات وتم خلق تسعة آلاف فرصة عمل؛ وأصبحت الأردن اليوم دولة مصدرة لخدمات تكنولوجيا المعلومات، على خريطة التصدير، واختارت شركة "مايكروسوفت" الأردن لتفتح أكاديمية مايكروسوفت، وكل الشركات الكبرى العاملة في هذا القطاع بدأت تفد إلى الأردن لاطمئنانها أن قوانين حماية الملكية الفكرية قوانين متوائمة مع منظمة التجارة العالمية. والخشية كانت من تأثر الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وإذا كان مثل هذا القطاع موجودا في الجزائر، نعم يجب أن تنتبهوا إلى هذه الصناعات الصغيرة والمتوسطة لأنها ستتأثر، ولكن أوصي الإخوة في الجزائر أن يسنوا تشريع حماية الإنتاج الوطني قبل

الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية إن كان ممكناً، وأن يكون لديكم تشريع متوائماً مع منظمة التجارة العالمية، ومسموح لك في منظمة التجارة أن تحمي إنتاجك الوطني في حالة إغراق السلع، وفي حالة تزايد المستوردات، وفي حال دعم المستوردات، من بلد المنشأ، ويحق لك أن تحمي صناعتك المحلية في هذه الحالات الثلاث. فإذا كان لديك قانون جيد لحماية الإنتاج الوطني فلا بأس ولا ضرر وتستطيع أن تأخذ المعايير اللازمة لحماية المنتج المحلي، فعليكم أن يكون لديكم قانون لحماية الإنتاج الوطني حتى عندما تدخل في الانضمام، إن الأثر الفاعل هو أن يكون عندك سور أو حصن يحمي من هذه الأضرار. إذا قلنا لا بد من محاولة الحصول على فترات السماح وقانون حماية الإنتاج الوطني، خاصة الصناعات الصغيرة والمتوسطة والذي فعلناه في الأردن هو جزء من التحدي. نعم أقول لكم إن الصناعات الصغيرة والمتوسطة تتضرر ولكن ماذا فعلنا في الأردن؟ حصلنا على جزء من منح من جهات مختلفة لتأهيل هذا القطاع، حصلنا على 40 مليون دولار من الاتحاد الأوروبي، ومثلها تقريبا من الولايات المتحدة الأمريكية، و20 مليون دولار من الحكومة الأردنية فتجمع لدينا 100 مليون دولار خصصناها لمساعدة قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة لتأهيله وتخفيف الضرر الواقع عليه نتيجة الانفتاح والانضمام، هذا ما فعلناه؛ وهذا البرنامج مستمر إلى غاية الآن، وعلى أية حال فإن الصناعات الصغيرة والمتوسطة لن تستطيع أن تعيش طويلا في ظل الانفتاح دون منظمة التجارة العالمية. فعندما تنضم الجزائر إلى منظمة التجارة



الحرّة العربيّة الكبرى، وتنضم إلى اتفافية الشراكة الأوروبيّة ماذا بقي في الجزائر؟ بقي جزء قليل لأنّ الجزء الغالب من تجارتكم هو مع الاتحاد الأوروبيّ وجزء بسيط مع الدول العربيّة، إذن فقرار الانفتاح بانضمامكم إلى اتفافية الشراكة الأوروبيّة متخذ؛ وإذا كان لا سمح الله ضرر سيكون من هذه الاتفافية، فمنظمة التجارة العالميّة لا تلغي الجمارك ولا تلغي الحدود... بمعنى أنّ التحديات في الاتفاقات الحرّة والتحديات في اتفافية الشراكة الأوروبيّة أكبر من التحديات الواقعة من الانضمام إلى منظمة التجارة العالميّة.

**النقطة الأخيرة، سيادة الرئيس، وأرجو ألا أكون قد أطلت ولكنها مهمّة** فيما يتعلق بالحديث فهو ذو شجون ويطول، ولكن اهتموا بالصناعات الصغيرة والمتوسطة واهتموا بقطاع الزراعة، لأنّ قطاع الزراعة في الجزائر حسب معلوماتي المتواضعة قطاع واعد ولديه فرص كبيرة، وأوصي أخي معالي الوزير والوفد المفاوض أن يتشددوا في عدم التنازل على موضوع الدعم لهذا القطاع، فمسموح لك 10% من ناتج هذا القطاع تخصصه لدعم الزراعة. إذا كانت الزراعة في الجزائر تنتج 500 مليون دولار في السنة، فيحق لك أن تقدم 10% يعني 50 مليون دعماً مباشر لهذا القطاع، وأرجو من الإخوة المفاوضين ألا يقبلوا بهذه النسبة إلا بعد فترة سماح طويلة. ففي الأردن حصلنا على فترة سماح مقدارها ثماني سنوات لتتنزل في دعم قطاع الزراعة من 13% إلى 10%، أي هناك 3% في ثماني سنوات، اطلبوا ما استطعتم من فترة السماح لأن قطاع الزراعة له آثار اقتصادية واجتماعية شديدة، وله تأثير على

حياة الريف والفلاحين...إلخ، فأوصيكم بقطاع الزراعة وقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالتشريعات المناسبة وبفترات السماح، ولن يكون إن شاء الله لديكم مشكلة كبرى.

فيما يخص النقطة الأخيرة، وهي التأثير على المستهلك، توقع الناس في البداية ارتفاع أسعار بعض المواد، صحيح، وقالوا تطبيق حماية الملكية الفكرية ترفع أسعار الأدوية وسترفع أسعار الكتب وسترفع أسعار المصنفات الموسيقية والصوتية...إلخ، صحيح حدث ارتفاع في الأسعار في البداية لأنه أصبح من دور ومهمة السلطات الجمركية أن تصدر كل الأشرطة المزيفة على سبيل المثال، وأن تصدر الكتب المنسوخة وأن لا تسمح بالأدوية المقلدة. نعم توقعنا هذا وحصل، ولكن نتيجة الانفتاح وإزالة الحواجز أتت شركات جديدة، فكان للمنافسة بين هؤلاء المتعاملين الجدد أثر على استقرار الأسعار وانخفاضها عن المستوى الذي كانت عليه قبل الانضمام، وعادت الأسعار فاستقرت وانخفضت، وليس مطلوباً منك أن تتشدد في تطبيق هذه الإجراءات فيما بعد، والبارحة ضربت مثالا للإخوان في حديثي وقلت إن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يشبه تماماً الحصول على رخصة قيادة السيارة، يوم الفحص أو عند الاختبار مطلوب منك أن تلتزم بكل القواعد ولا تخالف لأنك لو خالفت لن تحصل على رخصة القيادة، ولكن لما تحصل على القيادة وتشتري سيارة وتقودها تخالف ما استطعت، ومتى أمسك بك شرطي السير وارتكبت مخالفة كبرى لا سمح الله في حادث سير حيث أنك اتجهت بعكس السير؛ وكذلك الحال

في منظمة التجارة العالمية فعندما تحصل على هذه الرخصة هناك كثير من الإجراءات لا أحد ينتبه إليها ولا أحد يسألك إلا إذا كانت مخالفة كبيرة، يعني على سبيل المثال إذا كان الآن في الجزائر مسموحاً للمستثمر الأجنبي أن يسجل 50 % من رأس المال وفجأة تقول الجزائر لا، مسموح للمستثمر الأجنبي بـ 10 % فقط، فهذه مخالفة كبرى وهنا تتدخل الدول وتساءلك. أما إجراءات دعم الصناعة المحلية وإجراءات التسعير وإجراءات حماية الإنتاج الوطني فهي مثل رخصة قيادة السيارة، إن نادراً ما أضع حزام الأمان عندما أقود سيارتي مع أنني وضعتة عندما حصلت على رخصة قيادة السيارة، وكذلك الحال في منظمة التجارة العالمية، وقد ارتفعت الأسعار في البداية لبعض المواد المحدودة في الأردن، ولكنها عادت واستقرت وانخفضت نتيجة المنافسة، ونتيجة دخول متعاملين جدد في السوق، ولا دخل لمنظمة التجارة العالمية في دعم المواطن، منظمة التجارة العالمية تتحسس من دعم السلعة الوطنية، مثلاً تقول إن هذه سلعة وطنية أريد أن أدمعها بمقدار 10 %، في الأردن كنا ندعم السلع الأساسية كالقمح، الطحين، الحليب وبعض السلع الأساسية، فماذا فعلنا؟ أوقفنا دعم السلعة وقلنا ما دام الدعم للمواطن كان بـ 5 دنانير، أعطينا المواطن 5 دنانير مباشرة وانتهت القصة ولم تعد هناك أية مخالفة، فلا تتدخل منظمة التجارة العالمية في دعم المواطن، بل تتدخل في دعم السلعة وفي تفضيلها على السلعة الأجنبية نتيجة إجراءات معينة.

أنا أريد أن أخص لكم الأمر، إن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

أمر لا بد منه ولا يستطيع أحد أن يتحمل تبعات العزلة، ولا أتخوف على الجزائر من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. كان تخوفي على الأردن أكثر لأن الأردن ليس لديه ثروات طبيعية ولا قطاع نفط، وإنما يستورد كل احتياجاته من الخارج وميزانية الحكومة أو إيرادات الخزينة تعتمد على جيوب المواطنين وعلى الضرائب الجمركية وما إلى ذلك، وحالتنا كانت من هذه الناحية أصعب، لكن في الجزائر الحمد لله هناك قطاع نفطي نشيط ولديكم صادرات تصل إلى 20 مليار من قطاع النفط، وبالتالي سيكون الأثر أقل في هذه الحالة، لكن أوصيكم بحماية الإنتاج الوطني والصناعات الصغيرة والمتوسطة وقطاع الزراعة، وأكتفي بهذا القدر سيادة الرئيس، شاكرا لكم حسن استماعكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

## مداخلة السيد هكتور ميلان

Hector MILANE

### مستشار رئيسي لقسم الانضمامات في المنظمة العالمية للتجارة

كنت أود التعبير باللغة العربية ببلاغة السيد المكرم الأستاذ حلايقة، غير أنني لا يسعني إلا أن أتدخل باللغة الفرنسية، وأشكركم جزيل الشكر على استقبالنا عندكم بمجلس الأمة، وهذا شرف لنا أن نتحاور معكم حول المنظمة العالمية للتجارة ومسار الجزائر في سبيل الانضمام إليها.

أذكركم بهذا الصدد أن المدير العام الحالي للمنظمة العالمية للتجارة والمدير السابق لها، هما عضوان قديمان في برلماني بلاديهما، تيلاندا و زيلاندا الجديدة، وهما يوليان أهمية كبيرة لعلاقات البرلمانات مع المنظمة العالمية للتجارة.

وفي هذا الصدد، أريد أن ألفت انتباه الحضور الكريم بأن المنظمة العالمية للتجارة ليست سلطة فوق الدول، بل إن المنظمة العالمية للتجارة هي كل الأعضاء الـ 146 والتي تعمل مشتركة، وأن الاتفاقيات التي أبرمت مع المنظمة العالمية للتجارة قد أقرت اختياريا من طرف الأعضاء بعد إجراء مفاوضات طويلة ومعقدة، والتي أفضت بدورها إلى نتائج مقبولة من طرف الجميع بمدينة مراكش في سنة 1994. أما فيما يخص الخدمات المالية المتعلقة بالمواصلات وتكنولوجيات

الإعلام... إلخ، فإن هذه الإتفاقيات قد صودق عليها من طرف كل برلمان خاضع لكل دولة عضو. ثم إن أخذ القرارات على مستوى المنظمة العالمية للتجارة يتم بصفة عامة عن طريق الإجماع فقط، وإذا تعذر الإجماع، يمكن أن يؤخذ القرار عن طريق أغلبية الأصوات المؤهلة، غير أن الإجماع هو الذي يشكل لحد الآن القاعدة نفسها من أجل انتخاب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، وهذا ما حصل بالذات في سنة 1999 ولم يحصل هناك أي انتخاب.

إن المنظمة العالمية للتجارة لا تُشكّل بحد ذاتها عائقا بالنسبة للسياسات الداخلية لدول الأعضاء التي لها علاقة بالمشاريع الاقتصادية الداخلية، بالحقوق الاجتماعية، بشروط العمل، حماية البيئة، وكذا النظام الضريبي، والأمن.

إن المنظمة العالمية للتجارة تنص بوضوح أنه لا يجب أن يكون هناك تمييز بين المنتجات والخدمات الناتجة من مختلف المصادر، كما أنها تنص على أنه لا يجب تفضيل المنتجات والخدمات على بعضها البعض، سواء كانت مستوردة أو صادرة عن قطاع الإنتاج الوطني.

إن المنظمة العالمية للتجارة هي الهيئة المديرة للتجارة الدولية، غير أنها تشكل أيضا الاتفاقية الدولية التعاقدية التي تنشئ الحقوق والالتزامات القانونية، وفي هذه الحالة فإن المنظمة العالمية للتجارة لم تنشأ نتيجة الانتخاب السياسي كما هو الشأن في المنظمات الدولية الأخرى.

على أي دولة، إذا رغبت أن تكون عضواً، أن توفد حكومتها للتفاوض حول إعداد قوائم تتعلق بالامتيازات الممنوحة وبالالتزامات المتعلقة بالدخول إلى الأسواق بالنسبة إلى السلع والخدمات، وفيما يخص الرسوم الجمركية، يجب أن تدعم - بمعنى آخر - يجب أن تحدد بصفة دائمة على أساس معدلات قصوى تكون محل مفاوضات مسبقة بالنسبة للمنتوجات الزراعية، حيث أن أقصى معدل منخفض حالياً يتراوح ما بين 30 و 40% باستثناء المنتوجات الحساسة والمنتوجات الصناعية، وتميل المعدلات إلى الانخفاض باستثناء تلك المطبقة على بعض المنتوجات.

وفيما يخص الخدمات، فإن النزعة الحالية تميل إلى قبول الالتزامات الأفقية الخاصة بالنسبة لأنواع الخدمات الأربع، علماً بأن القطاعات المفتوحة هي بالدرجة الأولى القطاعات المهنية، توزيع السلع، خدمات المواصلات وقطاع السمعي البصري، الخدمات المالية كالبنوك وشركات التأمين، السمسة، النقل،... إلخ.

وعدد هذه الالتزامات يمكن أن يبلغ أُل 60، 70 أو 80 وبعض الأحيان إلى أكثر من ذلك. إن هذه الامتيازات المتعلقة بالالتزامات، يتفاوض أصحابها بصفة ثنائية مع الشركاء العشرة أو الخمسة عشر المعنيين، غير أن النتائج ستكون متعددة الأطراف، وقد ذكر السيد وزير التجارة في هذا الصدد أن الحكومة الجزائرية قد حققت تقدمات مهمة في مسار المفاوضات مع العديد من الشركاء، والحكومة بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تثبت بأن نصوصها التشريعية الوطنية قد تعدلت لكي تتكيف

مع الاتفاقيات المبرمة مع المنظمة العالمية للتجارة، وذلك لتشمل جميع المجالات والقطاعات المنصوص عليها ضمن هذه الاتفاقيات مثل الضرائب والرسوم غير التعريفية، الحواجز التقنية التجارية، الإجراءات الصحية وحماية النبات من الأمراض، الرخص، القيم الجمركية، القواعد الأصلية، الإعانات، وإجراءات الوقاية من إغراق السوق (Anti-Dumping)... إلخ.

وقد حدد السيد بوكروخ وزير التجارة في هذا الصدد خطة للعمل من أجل التشريع وفقا للاستحقاقات المقررة ووفقا لبرنامج زمني من أجل تنفيذ الاتفاقيات المبرمة مع المنظمة العالمية للتجارة، وبالأفضل خلال مدة الانضمام.

يمكن أن تقبل في هذا السياق تسويات انتقالية، بصفة استثنائية، ويمكن أن يطلب بعض الأعضاء من المترشحين بعض مشاريع القوانين وبعض الأنظمة القانونية، ويمكن أن تقدم كذلك إلى المنظمة العالمية للتجارة بصفة غير رسمية من أجل الاطلاع عليها وإبداء الملاحظات قبل قبولها بصفة نهائية، وهذا قصد تجنب ضرورة التصحيح مرة ثانية.

لقد خطت الحكومة الجزائرية خطوات كبيرة من خلال تقديمها إلى المنظمة العالمية للتجارة، برنامج عمل تشريعي مُراجَع من أجل أن يؤخذ ترشح الجزائر بعين الاعتبار في الاجتماع القادم الذي سيضم فوجا من الخبراء المختصين.



والعنصر الآخر الذي يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار، يكمن في ملخصات الوقائع التي سينجزها فوج الخبراء، والتي ستكون بمثابة القاعدة الأساسية التي تستند إليها تقارير بروتوكولات الانضمام التي ستعكس الالتزامات الدقيقة للجزائر إزاء المنظمة العالمية للتجارة، وحقوقها في مجال التجارة والسلع، والخدمات وحقوق الملكية الفكرية.

إن هذه الوثائق القانونية لا تصبح إلزامية إلا بعد قبولها الشكلي من طرف الحكومة الجزائرية، وبعد المصادقة عليها من طرف البرلمان.

إن مبادرة المفاوضات من أجل الانضمام قد أصبحت مع الجهود التي تبذلها الحكومة المترشحة حدثا عاديا، إذ توجد منافسة كبيرة مع دول أخرى تريد التعجيل في مفاوضاتها الخاصة بها، مثل الكمبودج، النيبال، روسيا، أوكرانيا، كازاخستان، لبنان، روسيا البيضاء،... إلخ، وبالإضافة إلى ذلك توجد منافسة بالنسبة إلى خدمات الترجمة، قاعات المحاضرات، الترجمة المكتوبة، فيما يخص دورات الدوحة (قطر) والاستعدادات من أجل انعقاد الندوة الوزارية في كانكون بالمكسيك، والتي ستعقد في بداية شهر سبتمبر 2003، وبإيجاز، أود أن أؤدي بعض الملاحظات فيما يخص أصول المنظمة العالمية للتجارة، وظائفها الأساسية ونشاطاتها الجارية حاليا، إلى حين إبرام الدورات الخاصة بمفاوضات أروغواي (URUGUAY) ومراكش (MARAKECH) (المغرب) التي انعقدت في سنة 1994. لقد قررت الحكومات التي شاركت في هذه الدورات إنشاء كيان نظامي دولي

موحد من أجل تطبيق الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف الرابعة والعشرين، وعدة مذكرات حول تجارة السلع والخدمات، وحول جوانب حقوق الملكيات الفكرية المرتبطة بالتجارة.

إن الاتفاقيات التي أبرمت، قد قبلت في البداية من طرف حوالي مائة بلد كما أشرت إليه في السابق، ويوجد حاليا ضمن المنظمة العالمية للتجارة 146 عضوا الذين يمثلون نسبة 95 % من التجارة العالمية، وتوجد 18 دولة على وشك إتمام إجراءات الانضمام، والتي أصبح البعض منها أعضاء في منظمة التجارة العالمية، مثل الأردن، بنما، سلطنة عمان، كرواتيا، الصين الشعبية وتايوان التي تملك إقليما جمركيا مستقلا، وعدة بلدان أخرى، وقد تفاوض كل بلد فيما يخص الشروط المقررة والالتزامات المحددة في بروتوكول الانضمام الخاص بكل بلد على حدة، وذلك من أجل تنفيذ كل الاتفاقيات المبرمة مع المنظمة العالمية للتجارة طبقا لكيفيات خاصة.

ويوجد ضمن أفواج العمل هذه الدول التي ستدرس طلبات انضمام الدول الأخرى مثل الجزائر، أذربيجان، الكمبودج، واليمن، وستطلب أفغانستان لاحقا انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، غير أنه لا يوجد لحد الآن أفواج للعمل بالنسبة لإيران وسوريا وليبيا، وبالتالي يمكن أن نؤكد أن المنظمة العالمية للتجارة بدأت تتحول إلى منظمة شمولية عالمية، حيث سيبلغ عدد أعضائها ما بين 170 و175 عضوا في المستقبل القريب.

لقد سبق لي أن قلت إن المنظمة العالمية للتجارة هي منظمة دولية، ولكنها أيضا منظمة تعاقدية تنشئ حقوقا والتزامات قانونية؛ إن الأهداف التي ترمي إليها محددة في إطار اتفاقية "مراكش" مثل رفع المستوى المعيشي للسكان، التحصل على الشغل والحق في العمل، الزيادة في المداخيل الحقيقية، ممارسة التجارة وإنتاج السلع والخدمات، التحصل على مستوى التنمية الدائمة، وكذا حماية البيئة وترقية تنمية البلدان النامية.

إن الهدف المركزي للمنظمة العالمية للتجارة هو تحرير المبادلات التجارية بين أعضائها، وهو العنصر الأساسي للأمم الأكثر رعاية وللمعاملة الوطنية التي تضمن للجميع عدم التمييز بين المنتجات والخدمات والحقوق المتعلقة بالملكيات الفكرية للأعضاء، وتضمن أيضا عدم وجود الحماية على حساب الاستيرادات.

إن الهدف الذي تتوخاه المنظمة العالمية للتجارة هو تجارة عادلة متفتحة خاضعة إلى القواعد العامة المطبقة من طرف الجميع، وبتوفير شروط الدخول إلى السوق عن طريق التفاوض الحر، ولا يعني ذلك تجارة حرة مطلقة بدون حقوق ورسوم.

إن الرسوم الجمركية كما قلت في السابق تكون محلّ مفاوضات مسبقة، ولا يمكن أن تطبّق الإجراءات غير التعريفية بصفة منفردة، ولكنها تطبّق وفق قواعد متفق عليها ضمن الاتفاقيات المبرمة مع كل طرف عضو.

غير أنه تُوجد ميكانزمات قد تخالف القواعد النافذة في حالات استثنائية، وفي حالات تتميز بالمرونة من أجل حل مشاكل ميزان المدفوعات لتنمية اقتصاديات الصناعات الناشئة، ومن أجل تطبيق إجراءات الحفظ والحماية، وبهذه الطريقة يمكن للمنظمة العالمية للتجارة أن تعرف ما هي البلدان الأعضاء التي تطمح في الزيادة في التبادلات على مستويات الجهوية وعلى مستوى الاتفاقيات التجارية الجهوية، سواء كانت مناطق للتبادل الحر أو مناطق جمركية يمكن أن تكون محل تفاوض بين الأعضاء، وفي حالة الموافقة، يتم تبليغ هذه المناطق إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث توجد لجنة مختصة تتكفل بمعاينة مدى تطابقها مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة، إن الاتفاقيات المتعلقة بالتبادلات الحرة كثيرة، ويوجد حوالي 170 اتفاقية تم تبليغها إلى المنظمة العالمية للتجارة لحد الآن، وهي آخذة في النمو حالياً، غير أنها يجب أن تعتبر كتبادلات تكميلية على المستوى الجهوي، وكإجماع لتحرير التبادلات التي تتم على المستوى المتعدد الأطراف وفق الأهداف المتوخاة من طرف المنظمة العالمية للتجارة.

ويوجد في هذا السياق عنصر هام هو وجود بعض المؤسسات التجارية الحكومية، ولأن المنظمة العالمية للتجارة تعترف بوجود مثل هذه المؤسسات وقد تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة للتنمية الاقتصادية الخاصة ببلدان الأعضاء، إذ يجب على هذه المؤسسات، احترام بعض القواعد كمبدأ عدم التمييز، وكذلك احترام الشفافية، وذلك من خلال

تبليغات دورية؛ ثم إن المنظمة العالمية للتجارة تملك أيضا أساليب لمراقبة السياسات التجارية لكل عضو حسب أهمية كل طرف، وتجري هذه المراقبة بصفة متكررة، وعلى سبيل المثال فإن المؤسسات في الدول الأعضاء الكبرى مثل الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان تخضع إلى مراقبات كل سنتين، ويخضع الأعضاء الآخرون إلى نفس المراقبة ولكن بتردد أقل، غير أنه يوجد من جهة أخرى عنصر مركزي هام يميز نشاطات المنظمة العالمية للتجارة، وهو ميكانيزم تسوية الخلافات، بالإضافة إلى ذلك توجد هيئة مختصة لتسوية وضبط مختلف الصناديق الإلزامية، وبالتالي فإن الأعضاء لا يمكنهم التحرك بصفة منفردة، أو الانحراف عن قواعد المنظمة العالمية للتجارة بسبب خضوعهم إلى ميكانيزمات تسوية الخلافات التي أرستها المنظمة العالمية للتجارة.

وفي الحقيقة، فإن الأعضاء جميعهم هم الذين يتحركون بواسطة الأفواج الخاصة أو الفئات، أو بواسطة جماعة الخبراء التي تُقدّر الأحوال وتقرر في إصدار الأحكام في حالة خرق وتجاوز القواعد المقررة من طرف المنظمة العالمية للتجارة، وإلاستفرض على الأعضاء المخالفين إجراءات الاقتصاص مقابلة بالمثل، ويمكن كذلك فرض عقوبات كسحب الامتيازات من الأعضاء أو سحب بعض الالتزامات من أجل تحقيق مبادئ العدالة ضمن التجارة الدولية، وهذا يعتبر ميكانيزما فعّالاً، وتوجد في هذا الصدد آجال محددة وإجراءات سريعة لأخذ القرار فوراً، علماً بأنه يجب تنفيذ جميع القرارات إلا في حالة وجود

إجماع سلبي، وفي هذه الحالة يتعذر تنفيذها، غير أن مثل هذا الإجماع السلبي لم يحدث قط، وحالة هذه الإجراءات الخاصة بالاقتصاد معاملة بالمثل كانت جد نادرة، وإنني أتذكر أن حالات الاقتصاد هذه طبقت فيما مضى في أربع قضايا معقدة فقط.

إن الحالة التي أفضت إليها المنظمة العالمية للتجارة هي دورات المفاوضات التي وقعت في الدوحة (قطر)، والتي أثارها السيد الوزير من أجل إجراء مفاوضات موسعة تمتد إلى الزراعة والخدمات، الأسواق، المنتجات الصناعية، الإجراءات غير التعريفية، المعاملات الخاصة والمختلفة بالنسبة للبلدان النامية، وبالنسبة إلى المواضيع الأخرى التي يمكن أن تدخل في المستقبل ضمن المفاوضات المقبلة، مثل الاستثمارات، سياسات المنافسة، شفافية الأسواق العمومية، وحتى العلاقات التي تنظم الاتفاقيات حول البيئة ضمن النظام المتعدد الأطراف مع النظام التجاري المتعدد الأطراف.

وكما أكده السيد وزير التجارة، ستعقد ندوة وزارية، وهي الخامسة، في شهر سبتمبر المقبل من سنة 2003 م في كانكون (CANCUN) بالمكسيك، وستأخذ بعض القرارات في هذا الملتقى وبهذا التاريخ بالذات، وبمعنى آخر، فإنه يتضح من خلال هذه الأحداث أن المنظمة العالمية للتجارة آخذة في تطور مستمر، وفي تغيير مستمر من أجل أن تتكيف مع الواقع الاقتصادي والتجاري الدولي، والجزائر ما فتئت تندمج تدريجيا على قدر تقدم مفاوضاتها الحالية مع المنظمة العالمية للتجارة التي تجري حاليا في الواقع.

أخيرا أختتم بهذا التعقيب وهو أن البلدان المرشحة على غرار الجزائر إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، لها الحق أيضا أن تشارك في المناقشات التي تجري حاليا في إطار مفاوضات الدوحة، وأنا مستعد أن أرد على أي سؤال.

أشكركم جميعا.

هكتور ميلان

HECTOR MILANE

المستشار الرئيسي لقسم الانضمامات

في المنظمة العالمية للتجارة

# مداخلة السيد رينالديو فيغويريدو

RENALDO FIGUEREDO

وزير سابق (فنزويلا)

مدير برنامج الأمم المتحدة (PNUD) وندوة الأمم المتحدة

للتجارة والتنمية (CNUCED)

قبل كل شيء، أشكركم سيدي الرئيس، وهذا يسرني ويشرفني أن أكون موجودا خلال هذه الساعات ضمن هذا المجلس الموقر بين الأشقاء البرلمانيين الجزائريين، ويسرني أن أخبركم أنني كنت أنا شخصا في السابق نائبا في البرلمان الفنزويلي ووزيرا للخارجية حينما قدّمت أمام برلمان بلدي المشروع المتعلق بانضمام فنزويلا إلى المنظمة العالمية للتجارة التي كانت تدعى آنذاك «الغات» «GATT» (الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة)، والتي تحولت فيما بعد إلى المنظمة العالمية للتجارة (W.T.O) World Trade Organization .

وفي ظل التحولات العالمية التي حدثت، فإن الإجراءات والمساعي التي تعتمد عليها حاليا الجزائر، في ظل انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة (O.M.C) تختلف عما كانت عليه في السابق أيام منظمة «الغات» (G.A.T.T). لأن الأمر حاليا أصبح أكثر تعقيدا. غير أن ما يجب التركيز عليه هو أن إنشاء المنظمة العالمية للتجارة (O.M.C) يعتبر أمرا هاما، إذ يرمي إلى تأسيس إطار متعدد الأطراف للمفاوضات التي



تتجاوز حاليا مفهوم النشاطات التجارية، مما يفضي إلى طرح العديد من الإشكاليات والمعضلات، بحيث يجدر بنا التطرق إليها على مستوى الدول النامية.

وفي هذا السياق، فإن الجزائر من دون شك وعلى غرار الكثير من الدول، تملك أوراقا رابحة، وهذه الأوراق والحظوظ لا تكمن في المناقشات التقنية التي لها علاقة مع الجوانب المؤثرة على المجال الاجتماعي والتجاري فحسب، بل تمتد كذلك إلى الجوانب الاستراتيجية ذات الأهداف الهامة. ومن جهة أخرى، نلاحظ أن دور الطاقة في العالم يحتل مكانة جد مهمة ضمن سياق العولمة، ولا يمكن لأي دولة أو جهة أن تنكر دور الجزائر الذي تلعبه في العالم العربي، والدور المتنامي الذي تقوم به كذلك بالنسبة إلى التكتلات الاقتصادية الكبرى، وخاصة مع الاتحاد الأوروبي ومع الشركاء الكبار الآخرين مثل الولايات المتحدة الأمريكية (U.S.A).

وهنا يجدر بنا أن نطرح هذا السؤال: ما الفرق بين ما حدث في سنة 1973 أو سنة 1974 وما يحدث حاليا؟ عندما اجتمعنا هنا بالجزائر في غضون سنة 1974، فإن أعضاء البلدان المصدرة للبترول "أوبيب" (OPEP)، الذين اجتمعوا في أشهر قمة نظمتها الجزائر من أجل تعزيز صفوف الدول المنتجة للبترول وحماية أسعاره، وقد جاءت هذه القمة كردّ فعل على كبرى الدول الغربية المصنعة، كالولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا وبريطانيا، وعلى عالم الشمال الغني المصنّع، الذي كان يطمح إلى إضعاف منظمة البلدان المصدرة للبترول في وقت ظهور

الصدمة البترولية الأولى التي صاحبها أزمة مالية حادة في العالم. ما هو الفرق مع ما يحدث حاليا في العالم، وما يحدث الآن في الشرق الأوسط بعد غزو العراق من طرف الجيش الأمريكي. هل ما يحدث حاليا في العراق، لا يهم إلا وزراء الطاقة الذين يجتمعون ضمن منظمة البلدان المصدرة للبترول (OPEP) للتطرق إلى مستوى السعر ومستوى حصص الإنتاج؟ هل يجب تخفيض حصص الإنتاج المنوطة بكل دولة عضو أو يجب الزيادة في الحصة. طبقا لهذا الواقع، فإن تجارة الطاقة أضحت التجارة الأكثر ربحا وأهمية في العالم، سواء بمفهوم القيمة أو بالمفهوم المتعلق بالتسيير الاقتصادي والاجتماعي، مع العلم بأنه توجد مصادر طاوقية أخرى لم تُستغل لحد الآن، ومن جهة أخرى نحن نعلم أن كثيرا من البلدان على غرار الجزائر تتفاوض مع المنظمة العالمية للتجارة (O.M.C) من أجل الانضمام إلى هذه الأخيرة مثل بعض البلدان التي تمتلك ثروات طاوقية ضخمة، والتي تمثل 50% - على الأقل - من الصادرات التي لا تخضع إلى المقاييس الخاصة بالمنظمة العالمية للتجارة (O.M.C). وبالتالي فإنه لا توجد لحد الآن مقاييس ومواصفات طاوقية مشتركة خاصة ضمن المنظمة العالمية للتجارة، والمشكل الأول الذي ينجر عن هذا هو: هل يعد هذا الغياب، ورقة رابحة للبلدان المصدرة للبترول؟ أو هل يعدُّ كأداة لتعزيز موقفها؟

وهل أصبحت المنظمة العالمية للتجارة في ظل تحرير التجارة العالمية رهانا عالميا نتج عن إجماع تجاري كبير أصدره الكبار، أو هل

ستستعمل لتحقيق الاحتياجات الاستراتيجية الخاصة لكل بلد عضو من أجل الاستقرار والإِنماء الاقتصادي العالمي؟

إننا نلاحظ من خلال هذه الخيارات أنه توجد عدة طرق وعدة أساليب، والشيء المهم هنا هو أننا لا يجب أن ننسى تحديد وتعريف هذا الإطار العالمي «المنظمة العالمية للتجارة» (O.M.C)، فقد ورد في ديباجة هذه المنظمة حول الدور الذي تلعبه هذه المنظمة العالمية التي تُعتبر نظاما تجاريا دوليا متعدد الأطراف، يسعى إلى تحرير المبادلات في الميدان التجاري والاقتصادي ما يلي: «السعي إلى رفع المستوى المعيشي وتحقيق التشغيل الكامل، مع الزيادة المستمرة في رفع مستوى المداخل الحقيقية».

وفي فقرة أخرى: «الزيادة في الإنتاج وفي تجارة السلع والخدمات، مع الاستغلال الأمثل للموارد العالمية، طبقا لأهداف التنمية الدائمة».

إذا، بالنسبة للجزائر التي رغبت في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، فمن الحيوي والمهم بالنسبة إليها أن تحدد الاستراتيجيات الخاصة بها، ومختلف خياراتها والأولويات المنوطة بها، وما هي سبل تعزيزها؟ وما هي التناقضات المحتملة التي تظهر بينها وبين المنظمة العالمية للتجارة، (O.M.C)؟ حقا، إن المنظمة العالمية للتجارة، كما أكدته أمس، تمثل حاليا المركز العالمي للمفاوضات بأكثر من 95% من التجارة العالمية، غير أن المعايير التي قد تحدد مثلا في ميدان الخدمات، كل الخدمات، والتي تمثل بالنسبة للبلدان المصنعة أكثر من

45 % من إجمالي الناتج القومي، وفي بعض الأحيان أكثر من 50 % من (Produit National Brut). إن هذه المعايير، كما قلت يجب أن تحدد بوضوح ودقة.

وقد تعودنا من خلال المفاوضات التي نجريها مع المنظمة العالمية للتجارة قبل الانضمام إليها على الشروط والتعليمات التي ترد إلينا: يجب فعل كذا ويجب الإيفاء بهذا الشرط أو ذاك، يجب دفع ذلك الثمن... إلخ.

وبما أنني أتكلم عن الثمن، فإن المنظمة العالمية للتجارة تخاطب البلدان المرشحة للانضمام، وتقول للجزائر مثلا وللمملكة العربية السعودية ولروسيا وكذلك لإيران وليبيا: «ليس لكم الحق وليس في صالحكم تطبيق أسعار معينة على الطاقة داخل بلدكم تكون منخفضة بالنسبة للأسعار الطاقوية المتداولة دوليا»، وحينما طرح عليّ السؤال، كنت حينئذ أمارس وظيفتي، كان جوابي كالاتي «أرجوكم قولوا لي ما هو هذا السعر الدولي؟ أنا شخصا لا أعرفه، الشيء الذي أعرفه هو أنه يوجد سعر البترول الذي يحدد بأكثر تعمق وتفصيل.

ومن جهة أخرى، نلاحظ أن كثيرا من الدول النامية تصنف من طرف دول غنية أخرى، بمعنى أنه يطلب منها بلوغ مستوى معين لكي يمكن لها أن تحظى بالقروض والإعانات؛ غير أننا نحن نعلم كل هذا، ولكن هل يوجد بنود ضمن هذه الاتفاقيات المتعلقة بالمنظمة العالمية للتجارة تُقر بهذا الشرط، خاصة أن وأنها تسعى إلى تطوير التنمية

الاقتصادية ورفع المستوى المعيشي؟ وتؤكد من جهة أخرى على تنمية الخدمات التي هي ضرورية «كمعالجة وتوزيع المياه التي تتطلب قدرة تنافسية كبيرة» إذ أنه يجب إدارة هذا القطاع الحيوي بإنتاجية فائقة التقدير، وهذه الخدمة تعتبر رأسمال كسائر الأموال الأخرى، فإذا أخرجناه فإنه لا يرجع، أي أنه غير متجدد، وفي هذه الحالة، كيف يجب إنفاقه وفي أي نطاق، وما هي المعايير المحددة، وهذا ليس بالأمر الهين.

كذلك بالنسبة للطاقة التي تعد إحدى العوامل الحاسمة في مستوى ونوعية الحياة، وكذلك في مجال النمو الاقتصادي، فالطاقة تؤثر بشكل كبير في التنمية الإنسانية الدائمة.

من جهة أخرى، بالنسبة إلى تعبئة الموارد المالية، وبغض النظر عن التخصيص الراشد لها، وللعملات الصعبة نحو تحقيق الاستثمارات المتعلقة بالمنشآت الأساسية المرتبطة بالصحة والتربية؛ غير أننا نلاحظ من جهة أخرى أن العالم تغير تماما خلال 15 سنة الماضية، وذلك من جراء تطوير التبادلات التجارية الدولية وهيمنة الشركات المتعددة الجنسيات والعبارة للقارات على التجارة الدولية، والوضع الذي نشاهده الآن من خلال تطور التجارة الدولية تحت ظلال المنظمة العالمية للتجارة (O.M.C) هو إعادة ما أنجزته الشقيقات السبع (Les Sept Soeurs) لتي كانت تمارس التجارة عموديا. ولكن نلاحظ خلال الخمس عشرة (15) سنة الماضية، تحقيق المزيد من الاندماجات، وميلا مطردا لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

كما كان عليه الحال في شأن شركة إنرون الأمريكية (ENRON) والشركات الأخرى المتخصصة في الخدمات.

ويجب ضمن هذا السياق إدراك هذه الحقيقة المهمة بأن الخدمات بثتى أنواعها، تمثل لوحدها نسبة 65 % من القيمة المضافة إلى ثروات المحروقات والثروات الطبيعية. ولهذا السبب ما زال النقاش قائما بجنييف بشأن هذه المسألة، ما هي الخدمات وما هي المعايير التي تمكنا من تمييز الخدمات عن غيرها؟ وكيف يمكن لنا أن نتفق - وعلى أي أساس - من أجل تحريرها وجعلها سلعا؟

إننا نلاحظ من جهة أخرى أن عددا متزايدا من البلدان في العالم - وهذا واقع - أقبلت على «تجزئة» المؤسسات المدمجة عموديا، سواء كانت عامة حكومية أو كانت متعددة الجنسيات أو عابرة للقارات والقوميات، غير أننا نلاحظ بعض الميول إلى تحويل الملكية المديرة لاحتكار الدولة إلى بعض الميول الخاصة بالأجنبي. وحينما ننتقل إلى الحقل السياسي، نلاحظ أنه يوجد من يؤيد هذا المسعى ويوجد من يعارض ذلك خشية الخضوع والتبعية الاقتصادية. غير أنه لا يجب أن نتخوف من فتح رأسمال المؤسسات العامة الاقتصادية التي تمتلكها الدولة إلى الرأسمال الخاص الأجنبي، فعلىنا أن ندرس بعناية ما هي المحاسن والفوائد التي نجنيها، وما هي الموارد التي يمكن أن نتحصل عليها، وما هي الكيفيات التي نعتمدها لكي نحقق الأهداف المرتقبة.

هل يجب أن نتحرك فرديا ؟ وهل قبل ذلك يجب أن نتحصل على

المعلومات الضرورية المتعلقة بهذا المشروع ؟ وهل نتحرك من خلال تبادل المقاييس، ومن خلال المناقشات المعمقة ؟

تكلمت فيما سبق عن العراق وعن القمة التي جمعت البلدان المصدرة للبتروال (OPEP)، ولهذا أتساءل، وقد سبق لي أن اشتغلت ضمن وزارة الطاقة حيث كنت مديرا لاقتصاد البترول، وقد مثلت بلدي ضمن منظمة البلدان المصدرة للبتروال خلال القمة التي انعقدت بالجزائر سنة 1974.

ولهذا أقول في هذه القاعة، ماذا تقترح الجزائر اليوم في مجال الاستراتيجية البترولية؟ ولماذا لا تقترح بهذه المناسبة مناسبة اجتماع أعضاء منظمة البلدان المصدرة للبتروال (OPEP) من أجل إنشاء اللجنة الاستراتيجية ؟ وهذه اللجنة ستضم كلا من وزارات الشؤون الخارجية، المالية، البترول والصناعة والتجارة، ولا أرى أي حرج في أن نجتمع كلنا سويا حول طاولة مشتركة ونتعاون ونساهم - كل واحد حسب اختصاصه - لطرح كل الإشكاليات ولتحديد ورفع كل التحديات، وهل يوجد أحسن من مثل هذه الفرصة الفريدة في هذا الوقت بالذات، وخاصة بعد صدمة الحادي عشر سبتمبر 2001؛ حيث أصبح الجانب الأمني عنصرا استراتيجيا. وهكذا يمكننا أن ننشئ منبرا حيث نلتقي لنبني تدريجيا العناصر الأساسية لحوار حقيقي وبناء في هذا المجال المنشود، ولكي لا نترك المجال للذين يطمحون إلى التحكم في ثروات الطاقة للتفاوض بصفة منفردة مع كل من الجزائر، والمملكة العربية السعودية، وإيران، ومع العديد من البلدان المصدرة للبتروال، وبما أننا نجتهد ضمن "أوبيب" (OPEP)، وبما أن فينيزويلا عضو ضمن

هذه المنظمة، وبعد أن تقبل روسيا الانضمام إلى منظماتنا، سنلتزم كلنا بتعزيز منظمة البلدان المصدرة للبترول (OPEP) لفائدة الجميع، ومن أجل نصره قواعد اللعبة المعتمدة من طرف منظماتنا.

وحيثما نتطرق إلى قواعد اللعبة، فإننا نعني كل قواعد اللعبة التي تشمل الخدمات، وخاصة الخدمات المتعلقة بالطاقة، والتي تختلف عن قواعد اللعبة المتعلقة بالأموال والسلع.

وفيما يخص تحرير التجارة الخارجية، وطبقاً لمنظمة "الغات" (GATT)، فإنه يوجد قطبان فيما يخص البلدان المنتجة للمحروقات على مستوى أمريكا الجنوبية، وبالإضافة لذلك خضعت أمريكا اللاتينية إلى مبادرة الولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص منطقة التبادل الحر بين أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية، والتي أطلق عليها اسم (A.L.E.N.A) (Accord de Libre-Echange Nord-Américain)، والجدير بالذكر أنه توجد بلدان كبيرة ضمن أمريكا الجنوبية بحاجة إلى كميات كبيرة من الطاقة مثل البرازيل ذات الاقتصاد القوي المتنامي، والذي صنّف بالعملاق الصاعد.

أما فيما يخص الكهرباء التي تعتبر من القطاعات الاستراتيجية، فهل يجب خصخصة الكهرباء، البعض منا يقول نعم سنلجأ إلى خصخصة الكهرباء، وهل يجب توحيد المقاييس على مستوى أمريكا الجنوبية؟ نعم ولكن ليس بأي ثمن، وليس مقابل أي شرط، وقد تطرقنا من جهة أخرى إلى إشكالية الأمن ضمن الوزارات، وتكلمنا أيضاً عن ضخامة



الاستثمارات الأمريكية (U.S.A) في مجال الطاقة، إذ ستنفق الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها خلال الـ 15 سنة الآتية حوالي 200 مليار دولار في مجال الاستثمارات الطاقوية بأمريكا اللاتينية، مع العلم أن أمريكا تستهلك لوحدها نسبة 65% من استيرادات البترول، وستزيد هذه النسبة إلى 85% خلال الـ 15 سنة القادمة.

من جهة أخرى، تقدر استثمارات الولايات المتحدة الأمريكية في أمريكا الجنوبية في مجال الخدمات بمبلغ يتراوح من 35 إلى 50 مليار دولار، وهذا يمثل نسبة 65% من القيمة المضافة.

وفي حالة ما إذا كنا نريد إنتاج المواد الأولية، كالغاز الطبيعي مثلا، ويمكن لنا أن نسوقه وهذا ليس بالأمر الصعب، فهل بمقدورنا أن نحقق القيمة المضافة؟ نعم ولكن مع من؟ مع المؤسسات التي تعرض علينا بيع التكنولوجيا، وكذلك مع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة منها التي يمكن لها أن تلعب دورها في امتصاص البطالة وإنشاء مناصب الشغل، وفي ميدان التنمية الاجتماعية بجميع جوانبها كذلك.

وفي هذا الصدد، فإن الدول المنتجة والمصدرة للبترول ستجد نفسها من خلال المفاوضات التي تجريها مع شركائها الدوليين في وضعية هشة بسبب خضوعها من الناحية الاقتصادية إلى مورد وحيد وهو المحروقات.

في حالة اقتراح الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية مستقبلا على الجزائر استثمارات مهمة في مجال تحديث المنشآت

الإنتاجية، ففي هذه الحالة، يجب على الجزائر أن تقبل إجراء المفاوضات في هذا الشأن، علما بأن الجزائر لا يمكن أن تحل مسألة تحديث الأدوات الإنتاجية لوحدها، فهي ترغب في التحصل على التكنولوجيات الحديثة من أجل رفع مردودية الإنتاج، والجزائر بحاجة أيضا إلى دعم الاتحاد الأوروبي من خلال رفع عجلة الشراكة مع المؤسسات الأوروبية.

وتحقيقا لذلك، يجب الأخذ بعين الاعتبار مستوى أسعار الطاقة، ليس ضمن نطاق تحليلي فردي يتم على النحو الأمثل فحسب، بل كذلك ضمن إطار يمتاز بالنجاعة الاجتماعية وفعالية الأسواق.

ومما لا شك فيه هو أننا لا يمكن أن نحقق الأهداف الاجتماعية المرغوبة، غير أننا سنمضي قدما في تحسين أداء القطاع الطاقوي، من خلال تطوير التحاليل المتعلقة بهياكل السوق الطاقوية، وهذا يشجعنا للاستمرار في خوض معركة التحديث والشراكة والتفتح، علما بأن نوع التفتح المعتمد يبقى جد مهم، ومدة التفتح تبقى مهمة أيضا، لأن الجزائر على غرار فنزويلا مثلا، تملك فعليا الوسيلة للدخول في الأسواق الأخرى، والجزائر قد مارست مثل فنزويلا هذا الإجراء.

وهل حقا الاحتياجات الطاقوية بالجزائر - بما في ذلك بلدان العالم الثالث - لم تسد بالكامل، ليس كما كان عليه الحال في سنة 1973، لأنه لم يكن لدينا آنذاك ما نبيعه من مواد تكنولوجية، وقد طرحت على منظمة البلدان المنتجة للبترول (OPEP) في سنة 2002 هذه المسألة،

وهذا إذا تمكنا من تقدير العناصر بين المستوردين والمستهلكين من أجل تحديد وتقدير أسعار مستقرة ضمن جدول أسعار معين، وبعد تحقيق هذا المطلب، وعوض أن نتكلم عن الرسم البترولي الذي يعتبر جزءا من الرأسمال، ولماذا في هذه الحالة امتنع عن اقتطاع نسبة معينة من هذا الجدول وتخصيصها لفائدة البلدان الأكثر تخلفا في المنطقة وتدعيمها بواسطة التكنولوجيات التي بحوزتنا، وهل لنا أن نتنظر أن يُطلب من الشمال الغني أن يُساعد البلدان الفقيرة... لماذا هذا التردد؟

لقد لجأنا بهذا الصدد إلى تقديرات حسابية، فيما اقترحنا هذا الحل على وزير الطاقة، وإذا تعودنا على استعمال لغة منظمة الأمم المتحدة التي تسجل تدخلاتنا على الورق، ويبقى قولنا حبرا على ورق لا غير، غير أن فكرتي هذه جد حساسة وتحتوي على عناصر جد مهمة إذ سبق لي أن طرحتها على المعنيين بالأمر بإلحاح. غير أنني أرى أنه من الضروري أن تُدرس مبادرتي هذه من طرف كل من وزير التجارة ووزير التعاون ووزير الشؤون الخارجية، لأن مشروعني هذا سيحدث أثارا تفاعلية أكثر أهمية، وذلك أن اقتطاع دولار واحد فقط من جدول مداخل البترول، يمثل مبلغا سنويا قدره 25 مليار دولار، وإذا أخذنا 10% من هذا المبلغ، سنتحصل على 2,5 مليار دولار، هذا المبلغ يعتبر في نظرنا الأسلوب الجماعي الأمثل للتعاون، مع أولوية رسم أهداف من أجل إنشاء سلسلة من الوحدات الإنتاجية، وهذا يعتبر برنامجا مهما إذا فسرناه على أساس القيمة العالية.

ألا يكفي مبلغ 25 مليار دولار ليساعد جيراننا المعوزين على إنشاء محطات تزودهم بالكهرباء كل يوم، وعلى إنشاء البنايات والمنشآت الصناعية الأساسية.

ولهذا أكرر لكم مرة أخرى أن بلدكم والكثير من بلداننا يملك حظوظا واسعة، فإذا تضافرت جهودنا من أجل تكريس تعاوننا الاستراتيجي فليس ذنبنا أن تملك دولنا اليوم وسائل للتواصل والحوار على جميع المستويات، وذلك بالرغم من تسجيل بعض النقائص هنا وهناك، غير أن نقاط الضعف هذه يمكن أن تعالج على النحو الأمثل.

ولهذا السبب أرجو من نوابنا الكرام ضمن هذا المجلس الموقر أن يقوموا بالتعاون مع وزير التجارة والوزراء الآخرين المعنيين، بالتحسيس بهذا الأمر وبتعزيز مساندة هذا المشروع النبيل من خلال المفاوضات الثنائية، ولا يمكن أن يحاط هذا الأمر المهم بالكتمان على أساس ذريعة المفاوضات التي تأخذ طابعها السري، وتعودنا على سماع هذه الكلمة: «هذا الأمر سريّ هذا الملف سريّ»! سري على من ولمن؟

يجب أن نتعلم كيف نعارض بشدة معايير الآخرين، عليكم أن تأخذوا القرارات الملائمة، يجب أن نعترض كما قلت على المعايير الجاهزة، ونحسن اختيار شركائنا الذين نتقاسم معهم الهموم نفسها، والذين تجمعنا معهم نفس الأهداف والمصالح، مثل المملكة العربية السعودية وروسيا الاتحادية والبلدان الأخرى المنضمة إلى منظمة البلدان

المصدرة للنفط (OPEP)، كل هذه العناصر يمكن لها أن تمكننا من تأمين أنفسنا نسبيًا في سبيل تحقيق هدفنا الأهم، ولا يوجد بديل للنظام المتعدد الأطراف بعد زوال عهد الثنائية القطبية، يجب علينا أن نتفاوض آخذين بعين الاعتبار فضاءنا الخاص مع اعتماد اليقظة وحسن البصيرة، وللأسف الشديد أننا نفقد في بعض الأحيان هذه الصفة الحسنة بسبب نظرتنا المقيدة للأشياء، إذ نتحمل جزءًا لا يستهان به من المسؤولية.

أشكركم إخواني النواب على إصغائكم وحسن انتباهكم.

السيد رينالدو فيغيريدو

Renaldo - FIGUEREDO

مدير برنامج الأمم المتحدة

للتنمية (PNUD) ولندوة الأمم المتحدة

للتجارة والتنمية (C.N.U.C.E.D)

## المناقشة العامة

بعد الانتهاء من المداخلات التي شارك فيها كل من السادة: عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة، نور الدين بوكروح وزير التجارة، محمد حلايقة، وزير الاقتصاد السابق بالمملكة الأردنية الهاشمية، هكتور ميلان (Hector MILANE)، المستشار الرئيسي في قسم الانضمامات إلى المنظمة العالمية للتجارة (O.M.C)، وأخيرا السيد رينالدو فيغيريدو (Renaldo FIGUEREDO)، مدير برنامج الأمم المتحدة للتنمية (P.N.U.D) ومدير ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (C.N.U.C.E.D)، تمّ فتح باب المناقشة العامة حول الإشكالية التي طرحت حول النظام التجاري المتعدد الأطراف وملف انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة. وقد تمحورت المناقشة حول عملية إبراز جوانب المحاسن والمساوئ لمسألة انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة العالمية، والآثار السلبية والإيجابية التي قد تنجم عن هذا الانضمام على الصعيد الإقتصادي والثقافي والسياسي؛ وفي هذا السياق تضمنت المناقشة تدخلات السيدات الفضليات والسادة الأفاضل أعضاء المجلس، وكذلك ردود السادة المحاضرين. وفيما يلي رصد لمضمون هذه المناقشة العامة بصورة موجزة ومركزة.

## تدخل السيد مصطفى بودينة عضو مجلس الأمة

لقد أعرب السيد مصطفى بودينة عند دخله عن ارتياحه عن مدى تقدم المفاوضات، إذ لاحظ أن الجزائر لم تعد خائفة في مسألة انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، علما بأن الجزائر كانت خلال العصور القديمة تمارس التجارة الحرة عبر مراكزها التجارية الساحلية (Comptoirs Commerciaux).

وقد عبر السيد بودينة عن أمله في أن يتجدد مثل هذا اللقاء، في تنظيم ملتقى آخر يتكفل بدراسة المضمون لا الشكل فيما يتعلق بانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

وقد تطرق أيضا خلال دخله إلى مسألة احتكار البلدان القوية والمصنّعة، إلى المنتوجات الاستراتيجية مثل المنتوجات الصناعية والحبوب، حيث تتحكم الدول الكبرى الغنية حاليا في أسواقها، وتلجأ من حين إلى آخر إلى رفع إنتاج هذه المواد الاستراتيجية وتخفضه تارة أخرى حسب دواعي مصالحها التجارية في العالم.

ويرى السيد بودينة من جهة أخرى أن منظمة البلدان المنتجة للنفط (O.P.E.P)، أصبحت محلّ ضغوطات كبيرة من طرف الغرب، وخاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية التي ما انفكت تضغط على منظمة البلدان المنتجة للنفط قصد إضعافها وتخفيض أسعار البترول، وأخيرا يتساءل السيد مصطفى بودينة هل يكون بإمكاننا الإطلاع على أحكام وصلاحيات هذه المنظمة ؟ وما هي الضمانات الممنوحة لنا

مقابل انضمامنا إليها ؟ وما هي الالتزامات والواجبات التي نتقيد بها ضمن هذه المنظمة ؟

**السيد حبيب دواقي** نائب رئيس مجلس الأمة

أشار السيد حبيب دواقي إلى : إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، يجب أن يخضع إلى عدة وقائع وحقائق يكون من الصعب إخفاؤها وتجنبها.

إننا نعيش في بلادنا أزمة حادة في مجال الأداء الاقتصادي، وإن اقتصادنا الوطني لم يرق بعد على الإندماج في الاقتصاد العالمي، أضف إلى ذلك معضلة ثقل الديون والاستيرادات المفرطة التي تتم على حساب الإنتاج.

إن اقتصادنا ضعيف وواهن ولا يشجع الإستثمارات الإنتاجية المنشئة للخيرات والثروات.

كما أن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، لا يجب أن يتم على حساب صحة ورفاهية الشعب الجزائري.

وسؤاله هو كيف يمكن أن نستفيد في ظل المنظمة العالمية للتجارة من العلاج الصحي والرعاية الطبية، وخاصة في ميدان الأدوية ؟

**السيد بوزيد بركاني** عضو مجلس الأمة

وجه السيد بوزيد بركاني كلمته إلى السيد هكتور ميلان، المستشار الرئيسي في قسم الانضمامات إلى المنظمة العالمية للتجارة.



لقد أبدى السيد بوزيد بركاني تشاؤمه من المساعي الجزائرية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (O.M.C)، مشكّكا في نوايا هذه الأخيرة أن تقبل الجزائر كعضو ضمن صفوفها، وذلك رغم التضحيات التي قامت بها الجزائر منذ 1987، بحيث باشرت الجزائر في تنفيذ إصلاحاتها الإقتصادية والتجارية والسياسية، وقد تبنت اقتصاد السوق ونظام التعددية الحزبية وحرية التعبير والنشر، وهذا تكيفا مع التحولات العالمية واستعدادا لدخولها إلى المنظمة العالمية للتجارة، ورغم كل هذه الإصلاحات الإقتصادية والمالية التي قامت بها الجزائر، ورغم الإصلاحات التي أجريت في قطاع البنوك، يتساءل لماذا لم تفتح المنظمة العالمية للتجارة أبوابها لقبول الجزائر؟ ويختتم السيد بوزيد بركاني تدخله، بِحَثِّ الجزائر للمضي قدما في التعجيل بالإصلاحات للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في أجل أقصاه سنة 2004.

**السيد بوزيد زهاري** رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية بمجلس الأمة

طرح السيد زهاري بوزيد ثلاثة أسئلة إستفسارية على السيد محمد حلايقة الذي كان وزيرا سابقا للإقتصاد في حكومة المملكة الأردنية الهاشمية، وهي كالآتي :

1- إن السيد محمد حلايقة لم يذكر في تدخله نقابة العمال كإحدى السلطات بالنسبة لمسألة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

2- انتقد السيد بوزيد لزهاري السيد محمد حلايقة، مبرزا التناقض في حديث الوزير الأردني السابق الذي دعا الجزائر إلى إصدار قوانين لحماية منتوجاتها المحلية، وهذا يتنافى تماما مع أحكام المنظمة العالمية للتجارة التي تدعو إلى تحرير التجارة وإزالة الحواجز الجمركية.

3- وأخيرا طرح السيد بوزيد لزهاري سؤالاً حول مدى تأثير المنظمة العالمية للتجارة على أهداف السياسة المحلية العامة للمملكة الأردنية في مجال الخوصصة وفي مجال التربية والصحة ؟

**السيد منير قوار** عضو مجلس الأمة

لقد نوّه السيد منير قوار في مستهل تدخله وقبل التطرّق إلى مسألة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (O.M.C)، بالإتفاقيات السابقة التي أبرمتها الجزائر، والمتعلقة بإعادة الجدولة (جدولة الديون) قصد تحقيق توازنها الإقتصادية وتجسيد التكيّفات الهيكلية المتعلقة باقتصادها الكلّي، مبرزا الآثار التي مستّ الإقتصاد الوطني، فيما يخص التشغيل والقدرة الشرائية للمواطنين التي تدنّت وضعفت كثيرا من جرّاء هذه التعديلات الهيكلية التي أجرتها الجزائر، والتي تسببت في انخفاض كبير لقيمة الدينار الجزائري، وفي غلق المئات من المؤسسات الجزائرية العامة ذات الطابع الصناعي والإقتصادي.

واصل السيد منير قوار تدخله قائلاً بأنه لا يتفق في الرأي مع السيد هكتور ميلان، المستشار الرئيسي في قسم الإنضمّامات إلى المنظمة

العالمية للتجارة (O.M.C)، الذي ذهب فيه إلى طمأننة الحضور بأن المنظمة العالمية للتجارة تميل إلى التكيف مع الواقع الدولي، مذكرا بسلوك قوة عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي تجاوزت ميثاق الأمم المتحدة وفرضت قوانينها بالقوة على الصعيد السياسي والإقتصادي.

وردّ كذلك على السيد رينالدو فيغيريدو (Renaldo Figueredo)، على أن الطاقة ليست ورقة رابحة مادما لا نتحكم فيها.

### **السيدة زهرة ظريف بيطاط نائب رئيس مجلس الأمة**

لاحظت السيدة بيطاط في تدخلها، بأن المنظمة العالمية للتجارة هي محل جدل حاليا، كما أنها تكتسي أهمية كبيرة، وكما أكد السيد محمد حلايقة الوزير السابق في حكومة المملكة الأردنية الهاشمية، يجب على أعضاء البرلمان الجزائريين أن يلعبوا دورا حاسما فيما يخص مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة (O.M.C)، نظرا للاختصاصات التشريعية المنوطة بهم.

وذكرت مخاطبة السيد بوكروح وزير التجارة الجزائري، بأن قضية انضمام الجزائر إلى (O.M.C)، أصبحت أيضا الشغل الشاغل لجميع المواطنين الجزائريين الذين يملكون السيادة والشرعية التي خولوها لممثليهم بواسطة الإقتراع العام.

وتساءلت السيدة بيطاط فيما كان التفتح على التجارة العالمية الذي عرفناه منذ 1994، قد أدّى فعلا إلى ترجيح الميزان لصالح البلدان النامية.

وخاطبت فيما بعد السيد رينالدو فيغيريدو، مدير برنامج الأمم المتحدة للتنمية، مستفسرة عن الآثار التي ستترتب عن تفتح البلدان النامية على التجارة الخارجية، وخاصة الآثار الاجتماعية؛ ومتسائلة: هل الحالة الراهنة تسمح للجزائر أن تدخل ضمن النظام الليبيرالي؟ وهل تفتحنا على التجارة الخارجية سيمكّننا من منافسة البلدان المتقدمة ذات القدرات التنافسية العالمية؟

**السيد أحمد طرطار** رئيس لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية بمجلس الأمة

في الحقيقة فقد بعث فينا الأستاذ الفاضل الوزير محمد حلايقة نوعا من إمكانية المناقشة من جهة ونوعا من التفاؤل بإمكانية تواجدها بهذه الهيئة الدولية بأقل الأضرار الممكنة من جهة أخرى لأننا بصدد تخوف كبير لدى عامة الناس وما دنا منبثقين عن تمثيل عامة الناس يسري لدينا أيضا هذا التخوف وبكل ريبة.

لكنني قلت إن معالي الوزير قد مهد لنا الطريق لهذه المناقشة وبعث فينا نوعا من الأمل لاسيما عندما مثل انضمامنا إلى هذه المنظمة بمثابة حصولنا على رخصة سياقة السيارة غير أن التشابه الذي يدفعني إلى البوح به هو أنه بعد الحصول على رخصة السياقة في بلداننا النامية عادة ما يكون الشرطي غير متفطن لها ويغض الطرف عنها لكن السياقة في هذه الحالة يكون فيها الشرطي متفطنا ومدركا وحريصا على المعاقبة.

وعليه، أنتقل إلى طرح سؤالين أساسيين يتعلقان بكيفية ملاءمة الإجراءات التحفيزية للمؤسسات أو الصناعات المتوسطة والصغيرة في سياق قيود تكون مفروضة من قبل المنظمة العالمية للتجارة لاسيما بعد إتمام إجراءات تأهيل هذه المؤسسات لأن المنفذ الذي ننفذ منه هو عملية تأهيل المؤسسات المتوسطة والصغيرة لكن بعد إجراءات التأهيل يصعب علينا دعم هذه المؤسسات ونحن نعتقد ونرى أن هذه المؤسسات تفتقد في كثير من الأحيان إلى العناصر الأساسية التي من شأنها أن تعطيها نوعا من الدافعية والتنافسية، وهذه العناصر تتمثل أساسا في العنصر البشري القادر ونحن نعرف أن أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهلية - إن صح التعبير أي الأسرة تشكل مؤسسة صغيرة وبالتالي لاتوجد بها الكفاءة المطلوبة في العنصر البشري الذي غالبا ما يكون مستقطبا من قبل الشركات المتعددة الجنسيات التي أنشأت فروعها في كل هذه الدول؛ كما تكون هذه المؤسسات أيضا غير قادرة على منافسة المنتجات العالمية والتحكم الناجع خاصة في التكاليف.

هذا هو حال المؤسسات المتوسطة والصغيرة، إذا كيف يمكن إعطاء هذه المؤسسات دفعا جديدا بعد عملية التأهيل في سياق هذه القيود المفروضة؟

السؤال الثاني أتوجه به إلى السيد الوزير الأردني: إن الأردن قد استفاد من فترة سماح في سياق المفاوضات بينه وبين المنظمة العالمية للتجارة، فهل هي نفس الظروف التي ستواكب انضمامنا إلى هذه

المنظمة هل يمكن أن نستفيد من نفس تلك الميزات فيما يتعلق بفترة السماح لاسيما في ظل تغير الظروف الدولية اليوم بعد حرب الخليج الثالثة.

أيضا بخصوص قضية الخوصصة - لم يتكلم عنها السيد الوزير ووددت طرح سؤال بشأنها - فقد مررنا بالعديد من أشكال الخوصصة وهذه الصيغ المختلفة أدت إلى هدر الكثير من الإمكانيات خاصة على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي نسميها نحن بالشركات المحلية البلدية والولائية والتي لا محالة كانت تؤطر العديد من أنشطة الخدمات بصورة خاصة، فذابت هذه المؤسسات ذوبانا فظيعا وبالتالي حتى وإن وجدت في صيغها العمالية والخاصة والعامّة، هل يمكن أن تكون لها روح تنافسية في سياق تطبيق هذه الإجراءات؟ شكرا.

**السيد محمد الشريف طالب عضو مجلس الأمة**

أكّد السيد محمد الشريف طالب أن الجزائر اليوم مرشحة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وقد خطت خطوات عديدة منذ عدة سنوات في هذا الإتجاه.

ولاحظ من جهة أخرى أن الجزائر وقّعت قبل ذلك على اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في سنة 2000، غير أن الموارد المالية المخصّصة لدعم وتأهيل المؤسسات الجزائرية الصّغيرة والمتوسطة المنصوص عليها في برنامج ميديا 2 (MEDA 2)، ظلّت

احتمالية وغير مؤكّدة، وهنا يتفق السيد طالب مع رأي السيد بوزيد بركاني عضو مجلس الأمة، فيما يتعلق بالشروط الجائرة والعقبات الصّعبة التي وضعتها المنظمة العالمية للتجارة، والتي حالت دون انضمام الجزائر إليها (O.M.C).

وقد ذكر السيد طالب على سبيل المثال اتفاقية الشراكة التي أبرمتها الجزائر مع الإتحاد الأوروبي، مهنئاً السيد وزير التجارة على تنظيم هذه المبادرة الحسنة التي تمت في الشفافية التامة، وشاكراً أيضاً الحكومة الجزائرية التي اتبعت المسعى نفسه في سياق توسيع نطاق المناقشة المتعلقة بالمفاوضات التي تجري بين الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة.

**السيد محمد بوشكير** رئيس لجنة الفلاحة والتنمية الريفية بمجلس الأمة وجّه السيد محمد بوشكير كل ملاحظاته إلى السيد هكتور ميلان (HECTOR MILANE)، المستشار الرئيسي لقسم الإنضمّامات إلى المنظمة العالمية للتجارة، مؤكّداً له أن الجزائر تتابع حالياً دورة المفاوضات التي تمكّنها قريباً من الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وقد ذكر في سياق تدخله أن قواعد الإنضمام إلى هذه المنظمة العالمية قد حدّدت بمقتضى الإتفاقية المتضمنة إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، والتي أُرُفقت ضمن المعاهدة النهائية لمدينة مرآكش المتضمنة تنفيذ دورة الأوروغواي (Uruguay Round) الخاصة بالمفاوضات المتعددة الأطراف.

إن المفاوضات الخاصة بكيفيات الإنضمام تجري عادة على مستويين  
إثنين متميزين:

**أولاً:** الإستشارات متعددة الأطراف التي تتم على مستوى فوج العمل  
المؤلف من موظفي وخبراء المنظمة العالمية للتجارة.

**ثانياً:** المناقشات الثنائية بين البلد المترشح وشركائه الرئيسيين.

وقد رأى السيد محمد بوشكير أن الجزائر قد أحسنت في مسعاها  
حينما أبرمت اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي قبل انضمامها إلى  
المنظمة العالمية للتجارة، وهذا بسبب الدعم الذي تلقاه ضمن الإتحاد  
الأوروبي. وأن المرحلة الإنتقالية التي تعرفها الجزائر حالياً ستشكل  
حافزاً قويا لها من شأنه أن يعزز تكييفها مع قواعد المنافسة الحقيقية،  
والعقلانية وحسن إدارة الإقتصاد، بشرط أن تقوم بتنفيذ أمرين  
أساسيين هما:

1- إجراء إصلاحات هيكلية مستعجلة في المجال المصرفي، الجمركي  
والإداري.

2- تحديد رفع مستوى المؤسسات الجزائرية وتأهيلها، علماً بأن  
السوق الجزائرية تبقى مهمة ويمكن أن تتحول إلى بوابة للأسواق  
الإفريقية والعربية.

**السيدة آسيا شاذلي** نائب رئيس مجلس الأمة

وجهت السيدة شاذلي في مستهل تدخلها استفساراتها إلى السادة



المحاضرين هكتور ميلان، نور الدين بوكروح، رينالدو فيغيريدو،  
ومحمد حلايقة.

بالنسبة للسيد هكتور ميلان ووزير التجارة الجزائري في آن واحد  
وبصفتها عضوة منتخبة من طرف الشعب قالت بأن قضية انضمام  
الجزائر قد تحولت إلى قضية المنظمة العالمية للتجارة، وهي تعتقد أن  
انضمام الجزائر إلى مثل هذه الهيئة العالمية لا تهم فقط اختصاصي  
المنظمة العالمية للتجارة، بل أصبحت الشغل الشاغل لكل الجزائريين.

وبصفتها برلمانية منتخبة من طرف الشعب، فهي تريد بتدخلها هذا أن  
تشرح للمواطنين ما هي العقبات الحقيقية التي تحول حاليا دون  
انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

وقد خاطبت السيد نور الدين بوكروح وزير التجارة سائلة إياه عن  
الأسباب التي تحول دون انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية  
للتجارة، وقد توجهت في سؤال ثان إلى السيد رينالدو فيغيريدو مدير  
برنامج الأمم المتحدة للتنمية (P.N.U.D)، حيث قال هذا الأخير في أول  
تدخل له إن الجزائر تملك أوراقا وحظوظا عديدة رابحة من شأنها أن  
تعزز موقفها إزاء المنظمة العالمية للتجارة، غير أن السيدة شانلي  
أوضحت فيما يخص هذا الأمر وردا على السيد فيغيريدو قائلة: إذا  
كانت الجزائر تملك طاقات عديدة ومتنوعة، وخاصة في مجال  
المحروقات، فإن هذه النعمة تحولت في كثير من الأحوال إلى نقمة،  
وذلك بسبب أطماع بعض الجهات الغربية المفترسة التي لم تتردد في

استعمال القوة والضغوطات للاستيلاء على هذه الثروات على حساب الدول النامية.

**السيد صالح بوتحيق** عضو مجلس الأمة

لدي بعض الأسئلة موجهة مباشرة إلى وزير التجارة وأخرى إلى الوزير الأردني السابق السيد حلايقة.

بداية، الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير التجارة الذي نشكره شكرا جزيلا على دعوته لهؤلاء المحاضرين.

سيدي الوزير، كيف تقيّمون العمل المشترك مع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لمساندة هذه الأخيرة على رفع مستواها وتطويرها والارتقاء بها إلى مستوى المؤسسات الأجنبية؟ .

أين وصل مشروع قانون التجارة الخارجية وكذلك تنظيم السجل التجاري الذي هو مرتبط مع التجارة ككل؟

بالنسبة للوزير الأردني أقول سيدي الوزير، ماهي النصيحة التي تقدمونها - كخبير محايد وكمواطن عربي يحب الخير لكل الدول العربية - إلى الحكومة الجزائرية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بأقل تكلفة اجتماعية خاصة وكيف يُضبط دفتر سير كامل الموضوع في مثل وضع الجزائر المتميز بما يلي:

- نسبة البطالة تُقدّر بحوالي 30%؛

– نسبة السوق الموازية من حيث الدخل الوطني الخام تقدر بـ 25% في غياب سيطرة مؤسسات الدولة على هذه السوق؛

– البيروقراطية الكبيرة المتفشية في الإدارة بكل فروعها؛

– مؤسسات مالية خاصة، البنوك لاتساير الوضع السياسي والاقتصادي اللذين تبحث عنهما الدولة.

في هذا الجو الاجتماعي والاقتصادي، كيف ترون مكانة القطاع العام الداعم الأساسي لخزينة الدولة وأخص بالذكر هنا المحروقات وكذا قطاع الخدمات الذي يوفر الخدمات الأساسية للمواطن في ظل العولمة الموجودة؟ وشكرا للسيد الوزير.

**السيد منير بن حيزية** عضو مجلس الأمة

نوه السيد بن حيزية في مستهل تدخله بالمناسبة الثمينة والحالة الخاصة التي يتميز بها هذا اللقاء، حيث تتشرف الجزائر باستقبال مجموعة من المحاضرين الذين أتوا من مختلف أنحاء العالم ليقدّموا لنا عروضاً وبحوثاً عن بلدانهم فيما يخص مسألة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

وقد تفضل في هذا الصدد بطرح عدة أسئلة على السادة المحاضرين؛ فقد وجه سؤالاً إلى السيد ميلان أثار فيه الميكانيزمات الاستثنائية المخالفة للقانون المنصوص عليه، وكذلك الهيئات المختصة بتسوية المنازعات؛ بالإضافة إلى تساؤله حول كيفية رد فعل المنظمة العالمية

للتجارة ضد الولايات المتحدة الأمريكية التي لجأت إلى تدابير حمائية لفائدة فولانها في الآونة الأخيرة؟ هل تحركت المنظمة العالمية للتجارة بهذا الصدد؟ وهل يوجد ضمنها ميكانزمات سابقة مخالفة لأنظمة المنظمة العالمية للتجارة؟ وهل رفعت دعاوى في مثل هذه الحالة أمام هيئة تسوية المنازعات المختصة؟

أما السؤال الثالث، فقد طرحه السيد بن حيزية على السيد فيغيريدو حول مسألة إعادة إحياء وتفعيل الإستراتيجية التي كانت قائمة في سنة 1974، وحول دفع الضريبة البترولية التي تدعى «برسم توبين» (LA TAXE TOBINE) لصالح البلدان الفقيرة، وقد رأى المتدخل في قضية هذا الرسم البترولي مبادرة طيبة يجب أن تناقش على مستوى الملتقيات الدولية وتقترح من طرف وزير التجارة على المستوى الدولي. وفي الأخير، أبدى المتدخل تخوفه من مسألة التعجيل بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، على اعتبار أنها ليست منظمة دولية ذات طابع إنساني واجتماعي، ولا يمكن أن نفصلها عن نظام العولمة. وقد نصح في آخر تدخله السيد وزير التجارة بالتعجيل بالإصلاحات الإقتصادية في الجزائر على أسس صحيحة وسليمة، وتأسيس دولة القانون، وتلك هي الإجراءات والتدابير الأولية التي يجب أن تأخذها الجزائر في الحسبان قبل انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة.

**السيد يحي فيدوم** عضو مجلس الأمة ووزير سابق

ركز السيد فيدوم وزير الصحة السابق في تدخله على جانبين أساسيين هما:

**أولاً:** تدهور الصحة وظهور الأمراض الخطيرة المعدية في بلدان العالم الثالث، وفي الجزائر خاصة.

**ثانياً:** إشكالية انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والآثار التي قد تترتب عن هذا الانضمام من الناحية الاقتصادية والتجارية والسياسية والاجتماعية، مؤكداً على آثار العولمة الوخيمة التي لم تأت لضمان التنمية الدائمة للشعوب، بل تسعى إلى إخضاع الشعوب واستغلال خيراتها.

وقد تساءل بهذا الصدد فيما إذا كان انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة (O.M.C) يمكن لبلادنا الإنعاش الإقتصادي والتنمية الشاملة التي تؤدي إلى إنشاء الخيرات ورفاهية الشعب الجزائري؟ وقد ختم السيد فيدوم تدخله مناشداً الدولة الجزائرية أن تستثمر في الموارد البشرية، أي التركيز على الإستثمار في الذكاء والكفاءات التي أصبحت في يومنا هذا رمز القوة والسيادة، في ظل قيام عصر المعارف والتكنولوجيات المتعلقة بالإعلام والاتصال، وقد نصح الجزائر بتحسين شراكتها مع الإتحاد الأوروبي وتعزيز علاقات التعاون الاقتصادي معه كمرحلة حتمية وضرورية قبل الانطلاق في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

**السيد الدين بن جبارة** رئيس لجنة التجهيز والتنمية المحلية بمجلس الأمة

سؤالي موجه إلى معالي الوزير السابق بالمملكة الأردنية الهاشمية. سيدي معالي الوزير، لقد تكلمتم بإسهاب عن الإجراءات والشروط

المطلوبة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، كما تكلمتم عن التجربة الرائدة لبلدكم في هذا الموضوع وعن الوتيرة السريعة والسهولة التي مكنتكم من الانضمام إلى هذه المنظمة، والجزائر بلدي قامت بالشيء نفسه فبالمقارنة مع بلدكم الشقيق وبالنظر إلى الظروف غير الملائمة وخاصة في مجال حوصصة المحروقات وبيع الأراضي الفلاحية، ألا ترون أنهما يؤثران على الانضمام إلى هذه المنظمة؟ وماهي النصائح التي تقدمونها لنا في هذا الميدان؟ وشكرا.

**السيد زهير المدعو منير قاني** رئيس لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني بمجلس الأمة

نبه السيد منير قاني الأعضاء إلى مسألة هامة تتعلق بالأدوية والصناعة الصيدلانية بالجزائر، ولاحظ بهذا الصدد أن الصناعات الصيدلانية والصحية بالجزائر ما زالت ناشئة.

وتساءل حول الوسائل والتدابير التي يجب أن تتخذها الدولة من أجل حمايتها وتنميتها، نظرا لطابعها الإستراتيجي.

## رد السيد محمد حلايقة

### وزير الاقتصاد السابق بالمملكة الأردنية الهاشمية

رد السيد محمد حلايقة على جملة الأسئلة التي وُجّهت له قائلاً بأن الالتزام بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يعود قبل كل شيء للمفاوض عندما يقرّر رسم خريطة الأولويات، ويحدد القطاعات التي يريد الإستثمار فيها، فالأردن مثلاً فضّل الإستثمار في التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، فقامت سلطات المملكة الأردنية بإلغاء كل الرّسوم الجمركية على كل أجهزة وقطع إنتاج الحواسب وأجهزة الكمبيوتر، وأصبح الأردن خلال سنوات قليلة على خريطة الإستثمار العالمي فيما يتعلق بقطاع تكنولوجيات المعلومات.

غير أن السيد محمد حلايقة، نوّه من جهة أخرى بالتمييز الممارس ضد الدّول النامية فيما يخصّ حركة تنقل الأشخاص تحت شعار الأمن والنواحي الإجتماعية.

وقد أكّد السيد الوزير حلايقة على ضرورة إعداد برنامج وطني لتأهيل الصناعات الصّغيرة والمتوسطة، سواء انضمت الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية أو لم تنضمّ.

وناشد الزائر من جهة أخرى الجزائر للاستمرار في تحسين منتوجاتها الصناعية على النحو الأمثل، لأن المنافسة حسب تصريح السيد حلايقة أصبحت عالمية في ظل قيام العولمة والمنظمة العالمية للتجارة.

وفي الأخير، صرّح السيد الوزير حلايقة، أنه لا يخشى العولمة في جانبها الإقتصادي بقدر خشيته منها في جانبها السياسي والثقافي.

## ردّ السيد هكتور ميلان

### المستشار الرئيسي لقسم الإنضمامات

### في منظمة التجارة العالمية

جاء ردّ السيد ميلان مركّزا بالشرح والتحليل على تعريف المنظمة العالمية للتجارة، وتوضيح دورها وأهدافها، إذ قال إن المنظمة العالمية للتجارة هي منظمة دولية، وأن الأهداف التي ترمي إليها قد حددتها اتفاقية مراكش، مشيرا في تدخله إلى الفوائد والمزايا التي يمكن أن تقدمها المنظمة العالمية للتجارة إلى المقاولين الجزائريين ولأصحاب المؤسسات في مجال ترقية منتوجاتهم وخدماتهم، لأنه لا يوجد كما تعلمون أي تمييز في ظلّ المنظمة العالمية للتجارة (O.M.C) بين مختلف المنتوجات والخدمات مهما كانت مصادرها.

أما فيما يخصّ الصّحة وإنتاج الأدوية، قال السيد ميلان إنه لا يرى أي خطر على الإنتاج الصيدلاني بالجزائر وعلى صحة الجزائريين كذلك، لأنه يمكن للدولة الجزائرية أن تحمي صناعتها الصيدلانية الناشئة عن طريق المفاوضات والاتفاقيات التي يمكن أن تبرمها مع شركائها الآخرين في ظلّ المنظمة العالمية للتجارة، وقال إن الهدف الذي تتوخاه المنظمة العالمية للتجارة هو تجارة عادلة ومتفتّحة، وتخدم مصالح كل الأعضاء.



ورداً على السيدة بيطاط التي وجّهت له عدة أسئلة في إطار المناقشة العامة حول مدى قدرة المؤسسات الجزائرية على منافسة مؤسسات البلدان الغربية المتقدمة، وحول إلحاح المنظمة العالمية للتجارة على حرية تنقل السلع والخدمات دون تنقل الأشخاص. وفي رده على هذه الأسئلة قال السيد ميلان بأن الجزائر بذلت مجهودات كبيرة ومعتبرة في مجال رفع أداء اقتصادها وفي مجال تأهيل مؤسساتها، ولا يمكنها على أية حال أن تبقى معزولة عما يجري في العالم من تغييرات، وأنه يوجد ضمن المنظمة العالمية للتجارة إجراءات مرنة من أجل حماية اقتصاديات الصناعات الناشئة.

وفيما يخص الشق الثاني من الأسئلة، صرّح بأن الهدف الأساسي للمنظمة العالمية للتجارة هو تحرير المبادلات التجارية بين أعضائها، وقضية إنشاء المناطق الحرة ترجع بالأساس إلى رغبة الأعضاء المنخرطين في المنظمة العالمية للتجارة وإلى ما توصلت إليه المفاوضات بين الأطراف المعنية.

وأضاف قائلاً بأن المنظمة العالمية للتجارة ليست سلطة فوق الدول، وأنها جاءت نتيجة إرادة الـ 146 عضواً والتي تعمل كلها بصفة مشتركة.

**ردّ السيد رينالدو فيغيريدو (Renaldo Figueredo)**  
**مدير برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD)**  
**ولندوة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (CNUCED)**

لقد صرح السيد رينالدو فيغيريدو في ردّه عقب انتهاء المناقشة العامة بأن المنظمة العالمية للتجارة قد تحولت على إثر نموها المتزايد إلى منظمة شمولية عالمية، وقد رسمت قواعد دولية ضمن هذه الأخيرة عن طريق إجماع أعضائها، حيث تطبق هذه القواعد على جميع أعضائها دون استثناء أو تمييز.

ثم ذكر بأن المنظمة العالمية للتجارة أنشئت نتيجة مفاوضات مراكش (1994)، ونتيجة للاتفاقيات التي تمت بالدوحة (1998)، إذ تهدف هذه الاتفاقيات إلى ترقية التنمية الاقتصادية للبلدان الأعضاء، ورفع المستوى المعيشي للسكان والتنمية المستدامة (Développement durable) وكذا حماية البيئة... إلخ.

وهذه الإجراءات تم تكييفها مع معطيات العولمة التي نعيشها حالياً، إذ يتحتم علينا أن ننشئ سواء على المستوى الثنائي الجهوي أو على مستوى النظام المتعدد الأطراف، فلسفة اقتصادية جديدة من شأنها أن تفرض علينا تحديث منظومتنا الاقتصادية ورفع مستوى أدائها الاقتصادي وهجر الاقتصاد الفوضوي.

ويضيف السيد فيغيريدو قائلاً إنه إذا أردنا تحقيق الأهداف المرتقبة، فعلىنا أن نضمن الشغل للجميع، وأن نوزع الخيرات بالإنصاف

ونشجع الإستثمارات المنتجة المنشئة للخيرات والثروات، وننشئ في بلادنا بيئة نظيفة وطاهرة صالحة للنشاط الاقتصادي والاستثماري.

وعليه ناشد بهذا الصدد الجزائر أن ترفع هذه التحديات لكي تصبح عنصرا فعّالا ضمن المنظمة العالمية للتجارة.

وفيما يخص قطاع الطاقة (المحروقات)، ذكر بأن البلدان المصدرة والمنتجة للنفط تملك حوالي 50 % من احتياطات العالم، وأكد بهذا الصدد أن البلدان التي تملك هذه الطاقات الهائلة التي هي محرك الإقتصاد الدولي، والتي من دونها تشلّ الحركة الإقتصادية العالمية، تملك في الحقيقة أوراقا رابحة، ولهذا لا يجب أن نترك المجال للكبار لفرض قواعد اللعبة علينا. وذكر كذلك بالاتفاقية الهامة التي أبرمت بين ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، (CNUCED) ومنظمة "أوبيب" (OPEP) حول كيفية معالجة التجارة الدولية و التنمية في العالم، وحول إمكانية دعم إقتصاد البلدان الأكثر فقرا وتخلفا، وهو يعتقد أن هذه المبادرة طيبة.

وتطرق السيد فيغيريديو في نقطة أخرى إلى معضلة الديون التي أثقلت كاهل البلدان النامية وعطلتها عن التنمية، وحثّ المنظمات الدولية على إيجاد حل ملائم لها لتحرير البلدان المدانة من قيودها الثقيلة.

أما فيما يخص مسألة الزراعة وتسويق المنتوجات الفلاحية، فناشد الدول الغنية المتقدمة من أجل فتح حدودها لمنتوجات دول الجنوب

الفلاحية، وإزالة الحواجز الجمركية من أجل تمكين الدول النامية من النفاذ إلى أسواق البلدان الشمالية.

وقال في تدخل آخر رداً على أسئلة الأعضاء إن الدول المصدرة للبتروول وإن صعب عليها التحكم في الأسعار حالياً، إلا أنها ما زالت تملك أوراقاً ثمينة في مجال الطاقة، فيما تبقى الدول الكبرى الغربية خاضعة تمام الخضوع إلى المحروقات، وخاصة النفط، مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي ما زالت تستورد كميات هائلة من النفط من الخارج نظراً لحجم استهلاكها المتزايد، وتقدر في هذا الصدد الإستثمارات الأمريكية في مجال الطاقة خلال الخمس عشرة (15) سنة القادمة أكثر من 200 مليار دولار في مجال الاستثمارات الطاقوية بأمريكا اللاتينية، إذ تستهلك أمريكا لوحدها نسبة 65 %، وستزيد هذه النسبة إلى 85 % خلال الخمس عشرة (15) سنة القادمة.

وفي الأخير، اقترح السيد رينالدو فيغيريدو إنشاء صندوق بترولوي مالي من أجل دعم ومساعدة البلدان الأكثر فقراً وتخلفاً، والتي تعجز عن دفع فاتورة البترول.

## تعقيب السيد عبد الرحمان باعياط نائب رئيس مجلس الأمة منشط الندوة

أشكر السيد رئيس مجلس الأمة على رعاية هذه التظاهرة، وأشكر كل المشاركين وخاصة ضيوفنا الكرام، كما أشكر كل الإخوة و الأخوات أعضاء مجلس الأمة على المشاركة في هذا النقاش، وكل هذه التدخلات، وهذا يدل على مدى الأهمية الكبيرة الذي يوليها مجلس الأمة في مناقشة هذا الموضوع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة (O.M.C). وأريد بهذه المناسبة أن أسجل يامعالي الوزير ما قلتم في تدخلكم من أن مجلس الأمة هو جزء من الهيئة التشريعية، ولكنه الجزء الحاسم، ووظيفتي برئاسة هذه الجلسة تحرمني من إبداء الرأي أو التحيز لرأي آخر...

ولكنّ هذا لا يمنعني من التقدم ببعض الملاحظات، وأستغني عن الأخرى نظرا لضيق الوقت، حيث أقول إن الإضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أصبح ضرورة، وكذلك هو من اهتمامات مجلس الأمة، وليس لنا خيار آخر.

وإن كنا نحسن ونزيد الدفاع عن مصالحنا، فإن مسألة انضمامنا إلى المنظمة العالمية للتجارة لها شروطها أيضا ومخاوفها كذلك، والشيء الذي يمكن أن نتخوف منه فيما يخص هذه المنظمة، هو الإنحرافات والإنزلاقات المحتملة لبعض أعضائها الذين يمثلون موازين القوة وهذه الحالة حصلت ضمن منظمة الأمم المتحدة وتعرفون جيدا الجهة

التي أشير إليها. صحيح أن هذه المنظمة (المنظمة العالمية للتجارة) تعمل بالتوافق والإجماع ولكل بلد عضو صوت فيها، لكن موازين القوة الإقتصادية والتكنولوجية والعسكرية والدبلوماسية قد تؤدي بهذه المنظمة إلى انزلاقات خطيرة مثلما وقعت أخيرا في جمعية الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وقد شنّ أعضاء ينتمون إلى الأمم المتحدة حربا عدوانية ضد بلد عضو صاحب سيادة دون موافقة مجلس الأمن.

سيدي الوزير، إن الأمة الجزائرية - على غرار دول الجنوب - قد تأثرت كثيرا إثر التحولات الكبرى التي عرفها العالم من الناحية الإقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية خلال الثمانينات والتسعينات، حيث تميزت هذه الحقبة الأخيرة بالانهيار المفاجئ للكتلة الإشتراكية السوفياتية التي تركت فراغا كبيرا في العلاقات الدولية، وأحدثت زلزالا عالميا عنيفا بحيث ما زالت آثاره لحد الآن تهز أركان العلاقات الدولية بتأثيراتها السلبية على موازين القوى على حساب الدول النامية، ولصالح الشمال والولايات المتحدة الأمريكية التي تتصدر النظام الليبرالي العالمي الحالي.

ولهذا السبب، أخشى سيداتي سادتي الأفاضل، أن تصبح الجزائر على غرار بلدان العالم الثالث ضحية هذا الانقلاب الدولي الذي وقع في العالم وغير موازين القوى رأسا على عقب، وأخشى انحراف المنظمة العالمية للتجارة التي يمكن أن تتحول من جراء تناقضات شمال - جنوب إلى أداة هيمنة واستغلال في أيدي أرباب الأسواق العالمية.

وبالفعل، فإن تنمية وتطوير النشاطات الاقتصادية العالمية وتدويلها بسبب لامركزية الأسواق التي تدفقت على العالم، وبسبب عولمة النظام النقدي والمالي الذي شمل ربوع العالم بفضل التطور الهائل لتكنولوجيات الإتصال والإعلام الجديدة، قد جعل اقتصاديات الجزائر عرضة للهشاشة والوهن والخضوع بالنسبة لبلدنا ولبلدان العالم الثالث، إذ إن التنافس الاقتصادي العالمي المتنامي، وكذلك التحالفات والتكتلات العالمية الكبرى، بما في ذلك الاقتناءات (Acquisitions) التي تتم عن طريق الشراء، أو الاندماجات والاندماجات الضخمة (Fusions et Méga fusions) التي تتم بين الشركات العالمية الكبرى على مستوى الدول المتقدمة من أجل التحكم والاستحواذ على حصص الأسواق العالمية، قد حولت هذه الشركات الدولية إلى شركات ضخمة عابرة للقارات وسادت العالم، في الوقت الذي تدهورت فيه حالة البلدان النامية اقتصاديا وأصبحت أكثر فقرا وحرمانا، بما في ذلك الجزائر والبلدان العربية التي تملك ثروات هائلة ووفيرة من ثروات البترول والغاز والثروات المعدنية.

وشكرا على حسن انتباهكم، والجلسة مرفوعة.

## الإقتراحات والتوصيات

تحتاج التجارة الدولية المتعددة الأطراف إلى نظام قانوني دولي دقيق وشامل يضبطها وينظمها، وهذا في إطار مؤسسة دولية متخصصة تسمى «المنظمة العالمية للتجارة» (OMC) والتي أنشئت سنة 1995 لتحل محل «الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية» (GATT) التي كانت قد تأسست سنة 1947.

تهدف المنظمة العالمية للتجارة إلى السهر على ضمان حسن تطبيق النظام الدولي التجاري بصرامة وفاعلية لتحقيق الغايات والأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة والمبتغاة منه لجميع الأطراف، بالإضافة إلى تنظيم التجارة الدولية، وتشجيع وتسهيل المبادلات التجارية بين الدول عن طريق التأكد من حسن إدارة وتنفيذ الاتفاقيات التجارية، وفحص السياسات التجارية الوطنية الداخلية للدول المنضمة أو الراغبة في الانضمام، بهدف التصدي للتحديات والتهديدات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يمكن أن تحول المنظمة العالمية للتجارة إلى أداة من أدوات الهيمنة والاستغلال من طرف الدول الكبرى. إلى جانب التهميش الاقتصادي والتجاري للدول النامية.

إن تنظيم مجلس الأمة للندوة الفكرية حول النظام التجاري المتعدد



الأطراف، وملف انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، يدخل ضمن إطار النشاطات الثقافية والفكرية الدورية التي اعتاد المجلس على القيام بها لترقية وترسيخ وتعميم الثقافة البرلمانية، والمساهمة من جانبه في إثارة وتغذية وإثراء النقاش المتعلق بالقضايا والملفات الاقتصادية والسياسية والقانونية والإدارية والاجتماعية الوطنية الهامة والحيوية، ويأتي في صدارتها ملف انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة وإبراز المحاسن والمآخذ التي يمكن أن تترتب عنه.

إن مجلس الأمة كمؤسسة تشريعية معني بالدرجة الأولى بملف عملية انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على أساس أن للبرلمان الدور الأساسي والحيوي في هذه العملية من حيث سن وتقنين وملاءمة وانسجام النصوص التشريعية التي تهيء ظروف وشروط الانضمام والحرص والرقابة على حسن تطبيقها ومتابعتها.

تبين من خلال المحاضرات الثرية والنوعية والمداخلات القيمة والمتنوعة التي شهدتها ندوة النظام التجاري المتعدد الأطراف، وملف انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بأن هناك اهتماما خاصا بهذا الموضوع المهم والحيوي بالنسبة لتجارة واقتصاد الجزائر على ضوء نظام العولمة الراهن وتداعياته. تمثل هذا الاهتمام في تقديم بعض الاقتراحات وإبراز بعض التوصيات التي من شأنها - لو اتبعت وطبقت - المساهمة في توضيح وإثراء أبعاد الموضوع ومفاهيمه حتى يعطى له حقه وأولويته والجدية المطلوبة في معالجته.

ومن أهم هذه الاقتراحات والتوصيات ما يلي :

– إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أمر لا بد منه ولايستطيع أحد أن يتحمل تبعات العزلة، ولاخوف على الجزائر من الانضمام لأن لديها ثروات طبيعية وطاقوية نشطة، خاصة وأن هذه المنظمة تهدف فيما تهدف إلى رفع مستوى المعيشة، توفير مناصب الشغل، تحقيق الأرباح وزيادة المداخل وإنتاج السلع والخدمات وتحرير المبادلات التجارية وحماية البيئة وترقية تنمية البلدان النامية.

– لتأكيد نجاح الجزائر كعنصر فعّال ومهم ضمن المنظمة العالمية للتجارة، يتعين مجابهة التحديات المتعلقة: بضمان الشغل للجميع، توزيع الخيرات والثروات بصفة عادلة ومنصفة، تشجيع الاستثمارات المنتجة المنشئة للخيرات والثروات، وأخيرا إنشاء بيئة نظيفة صالحة للنشاط الاقتصادي والاستثماري.

– التعجيل باتخاذ اجراءات وتدابير أولية متعلقة بالإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على أسس صحيحة وسليمة وتأسيس دولة القانون التي هي الضامن الوحيد لمواكبة التطور الحاصل في المجتمع الدولي قبل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

– تحسين وتطوير عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتعزيز علاقات التعاون الاقتصادي معه كمرحلة حتمية وضرورية قبل الانطلاق في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

– لتفادي تأثر الصناعات الصغيرة والمتوسطة من الانضمام إلى

المنظمة العالمية للتجارة، يتعين سن تشريعات جيدة ومناسبة لحمايتها ولحماية الإنتاج الوطني، خصوصاً في حالات إغراق السوق بالسلع، تزايد المستوردات ودعم المستوردات من طرف بلد المنشأ وهذا قبل الانضمام بشرط أن تكون هذه التشريعات متلائمة ومنسجمة مع قوانين وأنظمة المنظمة العالمية للتجارة.

– ضرورة الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة وبقطاع الزراعة لأنه قطاع واعد ولديه فرص كبيرة والتشدد في عدم التنازل عن موضوع الدعم لهذا القطاع الحيوي والاستراتيجي، والمطالب بفتريات سماح طويلة المدى في هذا الميدان لما لقطاع الزراعة من آثار اقتصادية واجتماعية عميقة على حياة الريف والفلاحين.

– يتعين أن تشكل المرحلة الراهنة التي تمر بها الجزائر حافزا قويا لها من شأنه أن يعزز تكييفها مع قواعد المنافسة الحقيقية والعقلانية، ويدعم حسن إدارة الاقتصاد، عن طريق القيام بإجراء إصلاحات هيكلية مستعجلة في المجالات المصرفية والجمركية والإدارية، وعن طريق رفع مستوى المؤسسات الجزائرية وتأهيلها، خاصة وأن السوق الجزائرية تبقى مهمة وحيوية واستراتيجية . إذ يمكن أن تتحول إلى بوابة للأسواق الإفريقية والعربية.

– ضرورة العمل في مرحلة المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة على الحصول على أكبر قدر ممكن من فترات السماح، لتطبيق قوانين حماية الملكية الفكرية، خاصة في قطاع الأدوية والمواد الصيدلانية

حتى تستطيع الصناعة المحلية التطابق والتكيف خلال فترة السماح مع قوانين وأنظمة المنظمة العالمية للتجارة. فعلى الرغم من أن هناك تخوفا من صناعة الأدوية، وأن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يفرض تطبيق قوانين حماية الملكية الفكرية، وهذا ما يمكن أن يؤثر سلبا على الصناعة الوطنية للأدوية إذ يحرمها من الغطاء الاقتصادي، إلا أن الحل يمكن أن يتجسد في التعاون مع الجهات الدولية في صناعة الدواء لجلب وجذب الاستثمارات إلى هذا القطاع وطلب فترات سماح للتكيف مع قوانين حماية الملكية الفكرية بهدف التحكم في أسعار الأدوية والكتب والمصنّفات الموسيقية والصوتية حتى تستطيع الصناعة المحلية التلاؤم والتطابق خلال فترة السماح.

– التأكيد على ضرورة اعداد برنامج وطني لتأهيل الصناعات الصغيرة والمتوسطة سواء انضمت الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة أو لم تنضم.

– حماية الصناعة الصيدلانية الناتجة عن طريق المفاوضات والاتفاقيات التي يمكن أن تبرمها الجزائر مع شركائها الآخرين في ظل المنظمة العالمية للتجارة مادام أن الهدف الذي تتوخاه هذه الأخيرة هو تجارة عادلة ومتفتحة وتخدم مصالح كل الأعضاء.

– يتعين على الدول الغنية المتقدمة فتح حدودها وأسواقها لتسويق المنتجات الفلاحية والزراعية لدول الجنوب، عن طريق إزالة الحواجز الجمركية من أجل تمكين الدول النامية من النفاذ إلى أسواق هذه البلدان الشمالية المتطورة.

– بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وحتى لا يكون هذا الانضمام على حساب صحة ورفاهية الشعب الجزائري، يتعين دعم المواطن من حيث الاستثمار المكثف في الموارد البشرية، أي التركيز على الاستثمار في الذكاء والكفاءات التي أصبحت اليوم رمز القوة والسيادة عوض دعم السلع لتفادي الدخول في أية مخالفة لقواعد عمل هذه المنظمة.

– يتعين على الجزائر التي ترغب في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أن تحدد وبكل وضوح ودقة الاستراتيجيات الحيوية والهامة الخاصة بها، ومختلف الخيارات والأولويات المنوطة بها، وكيفية ضبط سبل تحقيقها وتعزيزها، وتحديد التناقضات المحتملة التي يمكن أن تبرز بينها وبين المنظمة العالمية للتجارة.

– يجب الأخذ في الحسبان الآثار التي قد تترتب على انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، خصوصا من النواحي الاقتصادية والتجارية والسياسية والاجتماعية ومدى تحقيق هذا الانضمام للإنعاش الاقتصادي والتنمية الشاملة التي تؤدي إلى توفير الخيرات ورفاهية الشعب في النهاية مقارنة بآثار العولمة الوخيمة التي لم تأت لضمان التطور والتنمية الدائمة للشعوب، بل تسعى لإخضاعها واستغلال خيراتها.

– تحقيق ما تتوخاه المنظمة العالمية للتجارة من تجارة عادلة ومتفتحة خاضعة للقواعد العامة المطبقة من طرف الجميع، وضرورة توفير

شروط الدخول إلى السوق عن طريق التفاوض الحر، مادام أن الانضمام لا يعني تجارة حرة مطلقة بدون حقوق ورسوم، لكن لا يمكن تطبيق الإجراءات غير التعريفية بصفة انفرادية، ولكنها تطبق وفق قواعد متفق عليها بموجب الاتفاقيات المبرمة مع كل طرف عضو.